المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies
www.dohainstitute.org

برنامج قياس الرأي العام العربي

الؤشر العربي 2015 في نقاط

المؤشّر العربيّ 2015

في نقاط

المؤشّر العربيّ 2015

برنامج قياس الرّأي العامّ العربيّ

كانون الأول/ ديسمبر 2015

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2015

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة لكونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجٍ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: 826 – منطقة 66
الدفنة
ص. ب: 10277
الدّوحة، قطر
هاتف: 44199777 974+ | فاكس: 44831651 974+
www.dohainstitute.org

- "المؤشر العربي 2015" هو النسخة الرابعة من استطلاع المؤشّر العربيّ السنويّ، إذ نُفِّذ في عام 2011 في 12 بلدًا عربيًّا على عيّنةٍ حجمُها 16192 مستجيبًا، ثم جرى تنفيذه لعام 2012/ 2013 على عيّنةٍ حجمُها 20372 مستجيبًا في 14 بلدًا من بلدان المنطقة العربيّة، ونُفذ لعام 2014 على عيّنة حجمُها 21152 مستجيبًا، تم توزيعهم على 14 بلدًا عربيًا، إضافة إلى مجتمعات المُهجّرين واللاجئين السوريين في تركيا ولبنان والأردن وداخل الأراضي السورية المحاذية للحدود التركية على عيّنة حجمها 5466 مستجيبًا.

- نُفذ استطلاع المؤشّر العربيّ لعام 2015 خلال الفترة من أيار/ مايو إلى أيلول/ سبتمبر 2015 في 12 بلدًا من بلدان المنطقة العربيّة، وهي: السعودية، والكويت، والعراق، والأردن، وفلسطين، ولبنان، ومصر، والسودان، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا.

- تم استخدام عيّناتٍ طبقية عنقودية ممثّلة للمجتمعات المستطلعة بهامشِ خطأ 2–3%. وجرى تنفيذه عبر مقابلات وجاهية على عيّنة بلغ حجمُها الكلي 18311 مستجيبًا؛ وهو ما يجعل منه أضخم مشروعٍ مسحيّ يجري تنفيذُه في المنطقة العربيّة.

القسم الأوّل: الأوضاع العامّة لمواطني المنطقة العربيّة

- أفاد 20% من الرأي العامّ العربيّ أنّ دخول أسرهم تكفي نفقات احتياجاتهم الأساسية، ويستطيعون أن يوفّروا منها، فيما قال 48% إنّ دخول أسرهم تغطّي نفقات احتياجاتهم، ولا يستطيعون أن يوفّروا منها (أسر الكفاف).
- 29% من الرأي العامّ أفادوا أنّ أسرهم تعيش في حالة حاجةٍ وعوز؛ إذ إنّ دخولهم لا تغطّي نفقات احتياجاتِهم الأساسية.
- لا فروقَ في توصيف الوضع المعيشي لأسر المستجيبين بحسب نتائج المؤشّر العربيّ 2015 مقارنةً مع نتائج المؤشّر في عام 2012 / 2013 وعام 2011.
- تلجأ 53% من الأسر المعوزة إلى الاستدانة، إمّا من معارفَ وأصدقاء أو مؤسّسات بنكية وماليّة.
- 20% من الأسر المعوزة تعتمد على معوناتٍ من الأصدقاء والأقارب، و9% تعتمد على معونات جمعيات خيريّة ومعونات حكوميّة؛ ما يعني أنّ أطر التكافل الاجتماعي التقليدي ما زالت أقوى من إطار المعونة المؤسسيّة.

توصيف المستجيبين لدخول أسرهم في مؤشّر 2015 مقارنةً بمؤشّرات 2014 و2013/2012، و2011

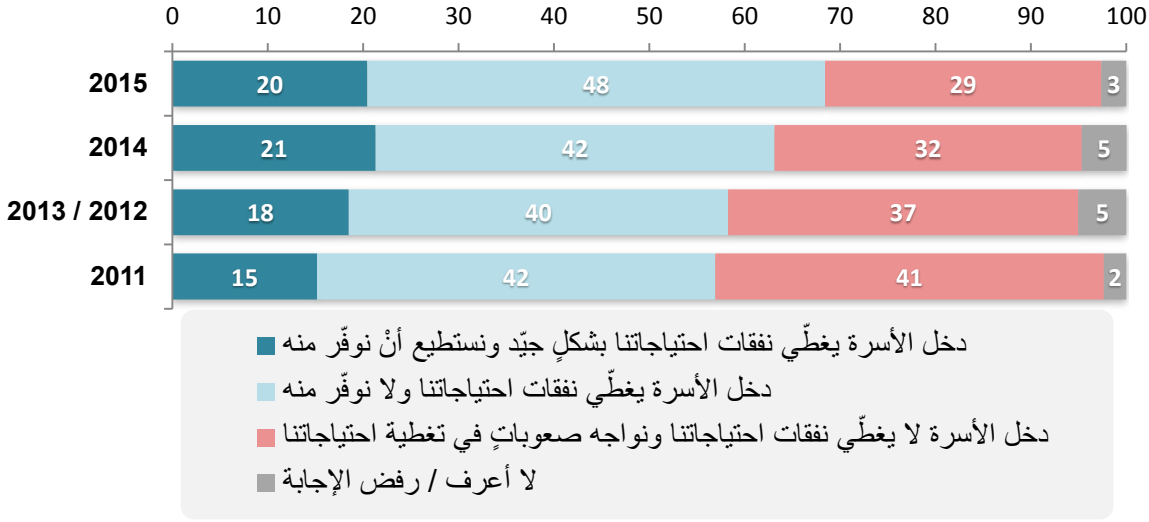

- 53% من الرأي العامّ يرون أنّ مستوى الأمان في بلدانهم جيّد، مقابل 46% قالوا إنه سيّء.
- إنَّ تقييم مستوى الأمان في بلدان المستجيبين، بحسب نتائج مؤشّر عام 2015، هو أكثر إيجابية منه في مؤشّريْ 2014 و2012/ 2013.
- 43% قيّموا الوضع الاقتصادي لبلدانهم بأنه إيجابيّ، مقابل 56% قيّموا الوضع الاقتصادي لبلدانهم بأنه سلبيّ.

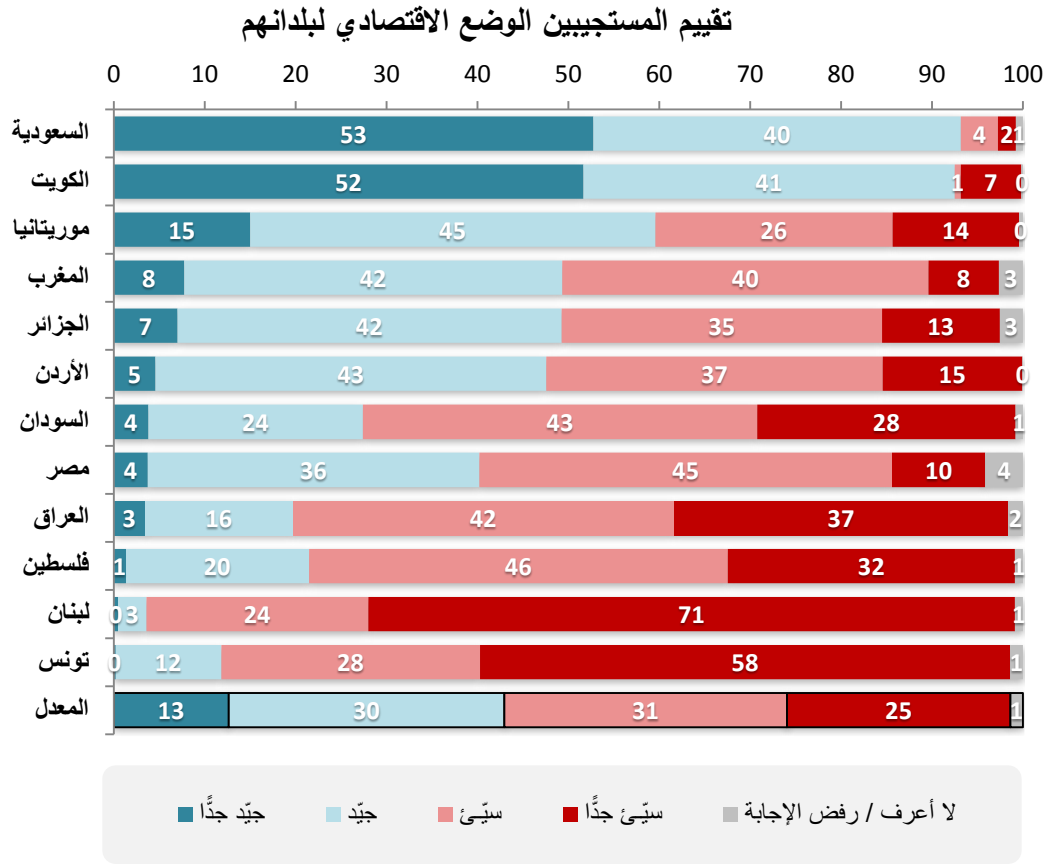

- 43% قيّموا الوضع السياسي لبلدانهم بأنه إيجابيّ، مقابل 52% قيّموه بأنه سلبيّ.
- إنّ تقييم المستجيبين للوضع السياسيّ في بلدانهم في مؤشر 2015 كان أكثر إيجابية منه في عام 2014 وعام 2012/ 2013.

تقييم المستجيبين الوضع السّياسيّ في بلدانهم حسب مؤشّر 2015 مقارنةً بمؤشريْ 2014 و2012 / 2013

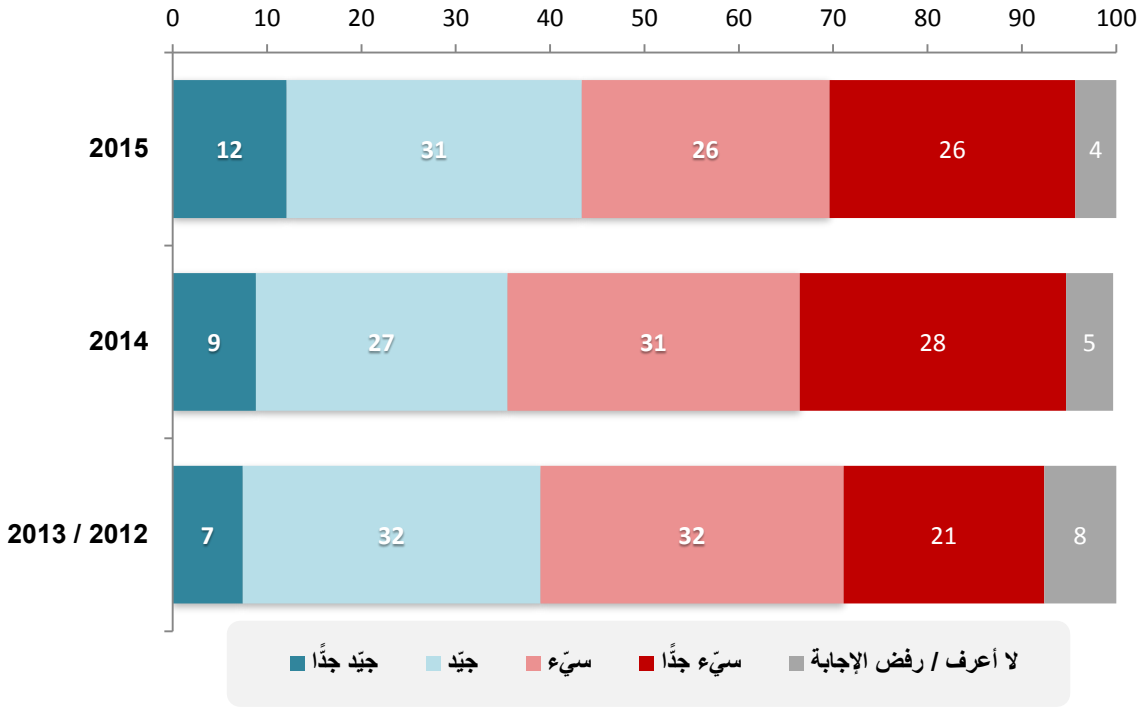

- تؤكد نتائج المؤشّر العربي 2015 أنّ **تغيّرًا مهمًّا قد طرأ على أولويّات المواطنين في المنطقة العربيّة وللعام الثاني على التوالي**؛ إذ أورد المستجيبون غياب الأمن والأمان بكونه أهمَّ مشكلةٍ تواجه بلدانهم وبنسبة 19%، وهذه المرّة الثانية على التوالي التي يشير المواطنون إلى أنّ المشكلة الأهم هي مشكلة غير اقتصادية، بعد أن جاءت مشكلة البطالة في المرتبة الأولى في استطلاعَيْ 2011 و2012/ 2013.

- **23% من مواطني المنطقة العربية يرغبون في الهجرة**، ودوافعهم إليها هي في الأساس من أجل تحسين الوضع الاقتصادي. إلاّ أنّ نحو خُمس المستجيبين الذين يرغبون في الهجرة قالوا إنّ دافعهم هو عدم الاستقرار الأمني.

- عند تحليل أسباب الهجرة التي ذكرها المستجيبون الراغبون في الهجرة بالتقاطع مع بلد المستجيب؛ يتبيّن بأن 95% من الأردنيين، والجزائريين، والموريتانيين الراغبين في الهجرة أشاروا

إلى أسباب اقتصادية، في حين أنّ نحو ثلثي العراقيين وثلث اللبنانيين وربع الفلسطينيين و11% من المصريين الراغبين في الهجرة أفادوا بأنّ السبب هو دوافع أمنية.

اتّجاهات الرّأي العامّ نحو الرّغبة في الهجرة إلى خارج بلدانهم في مؤشّر 2015 مقارنةً بمؤشّرات 2014 و2012 / 2013، و2011

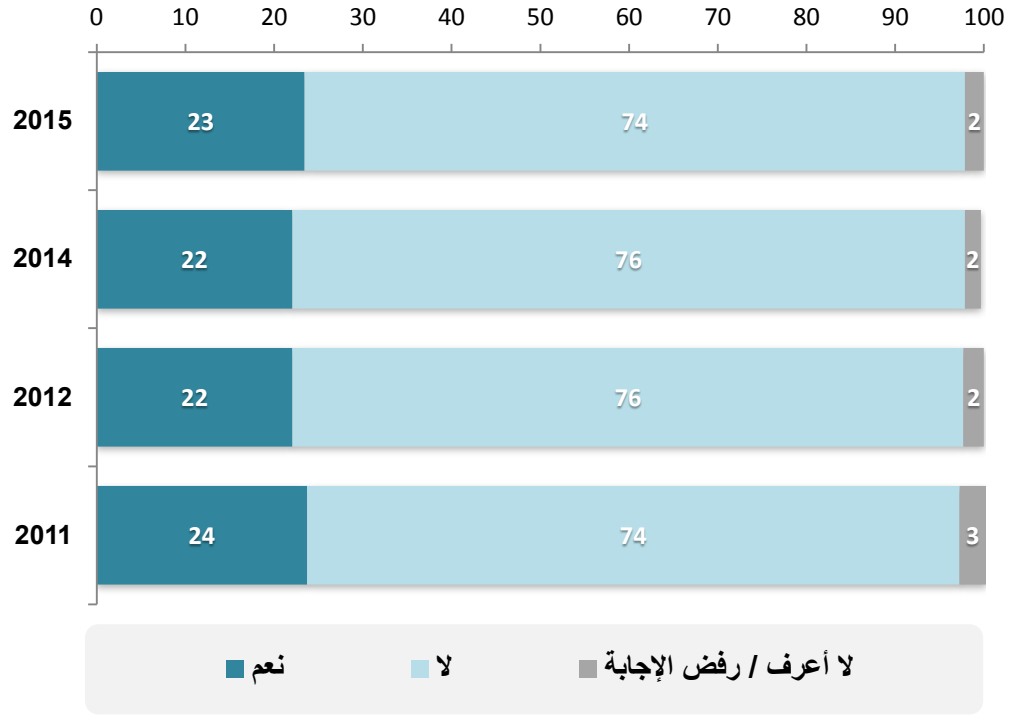

- تنوّعت اتّجاهات المستجيبين نحو الدول الأكثر تهديدًا لبلدانهم؛ إلا أن هناك تيّارًا واضحًا يفرض نفسه في كلّ بلدٍ مستطلع، يفيد بأنّ **إسرائيل هي الأكثر تهديدًا لأمن بلدانهم**؛، إذ إنّ 27% من الرأي العامّ يرون أنّ إسرائيل هي الأكثر تهديدًا لبلدانهم. يقول 12% من الرأي العامّ العربي إنّ إيران هي الأكثر تهديدًا (أفاد ما يقارب نصف المستجيبين السعوديين وأكثر من ثلث المستجيبين في العراق والكويت أنّ إيران المصدر الأكثر تهديدًا لأمن بلدانهم)، فيما يرى 11% من المستجيبين أنّ الولايات المتحدة هي مصدر التهديد الأكبر لبلدانهم.

القسم الثاني: تقييم الرأي العامّ لمؤسّسات الدول وأداء الحكومات

- ثقة المواطنين العرب بمؤسّسات الدولة في بلدانهم متباينة؛ ففي حين كانت لديهم **ثقة مرتفعة بالأجهزة التنفيذيّة**، من عسكريةٍ أو شبه عسكريةٍ، وبخاصّة مؤسّسة الجيش، فإنّ **الثقة بسلطات الدّولة الثلاث: القضائيّة؛ والتنفيذيّة؛ والتشريعيّة أقلّ من ذلك**. أمّا المؤسّسات التي نالت أقلّ نسبة ثقةٍ فهي المجالس التشريعيّة (النيابيّة) والأحزاب السّياسية.

مدى ثقة المواطنين بمؤسّسات دولهم الرّئيسة (المعدّل العامّ للمجتمعات التي شملها الاستطلاع)

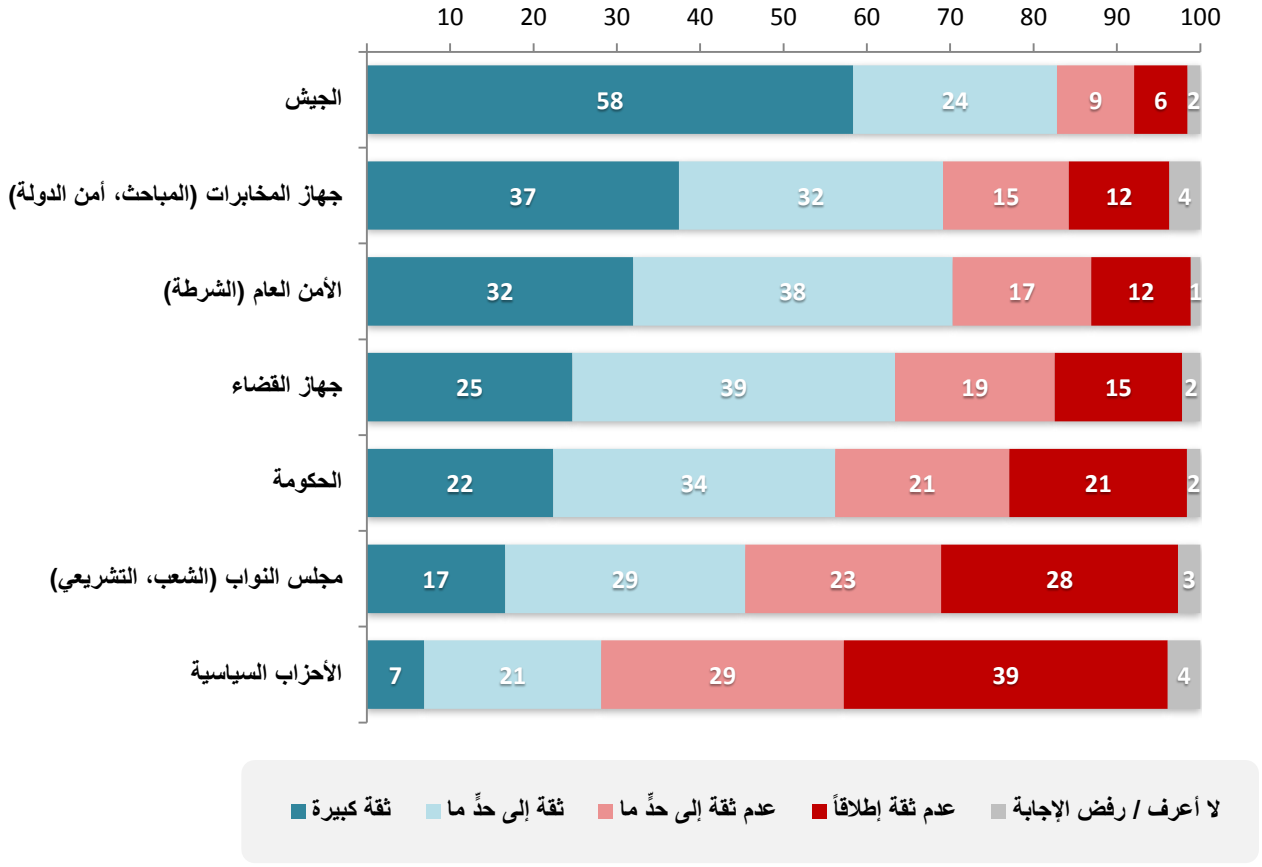

- إنّ الرأي العامّ منقسم حول تقييم أداء المجالس التشريعيّة في البلدان العربيّة على صعيد رقابتها على الحكومات، أو الرقابة على الإنفاق، أو القيام بدورها بما يضمن رعاية مختلف فئات

المجتمع، أو القيام بدورها بوضع تشريعات تساهم في ضمان حريات المواطنين؛ إذ إنّ نصف المستجيبين يرى أنّ هذه المجالس تقوم بدورها على هذه الصعد.

تقييم الرأيّ العامّ أداء مجالس بلدانهم التشريعيّة (التمثيليّة)

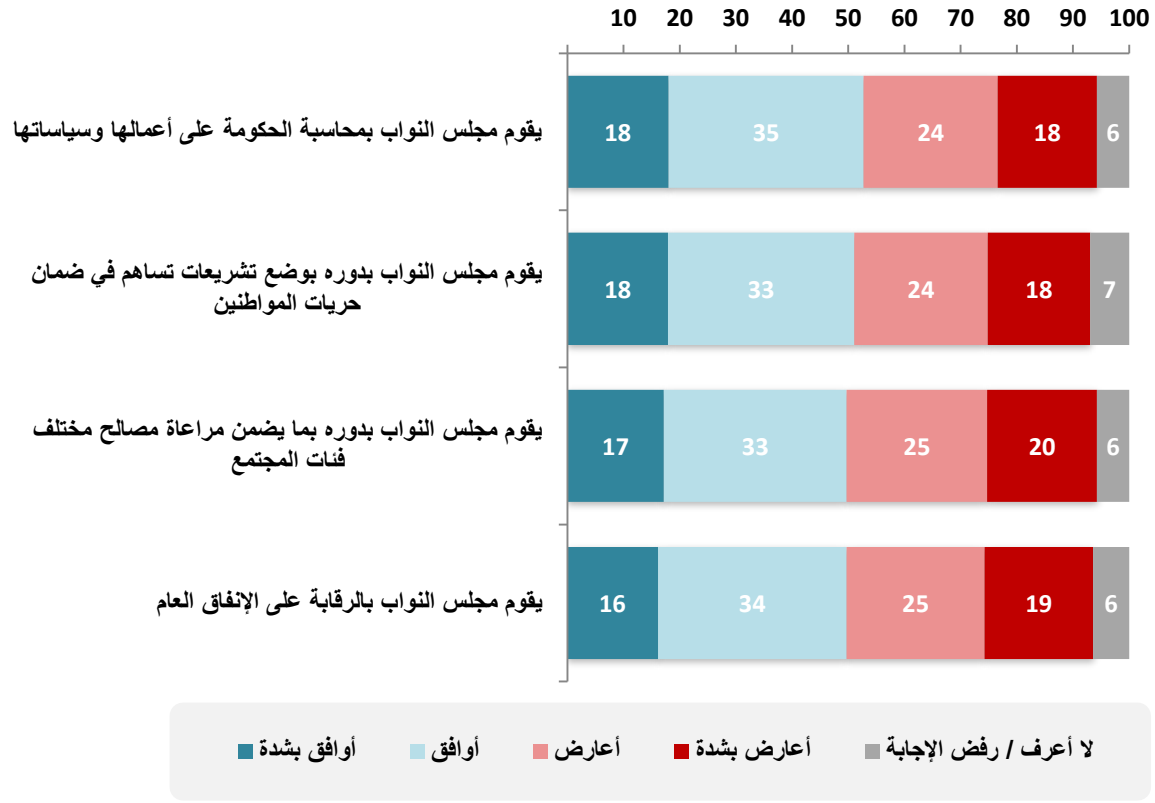

- إنّ تقييم أداء الحكومات على مستوى السياسات الخارجيّة، والسياسات الاقتصاديّة، وفي مجموعةٍ من السياسات العامّة والخدمات، هو تقييمٌ غير إيجابيّ بالمجمل؛ إذ إنّ 43% إلى 50% (بحسب الدول) من الرّأيّ العامّ قيّموا الأداء الحكومي بأنه إيجابيّ، في حين **انحازت أكثريّة الرّأي العامّ إلى تقييم الأداء الحكوميّ بوصفه سلبيًا**. وكان هذا التقييم شبه متطابقٍ مع تقييم الرأي العام للأداء الحكومي في استطلاعات المؤشر السابقة.

- إنّ **الرأي العامّ العربيّ شبهُ مجمعٍ على أنّ الفساد الماليّ والإداريّ منتشرٌ في بلدانه**؛ إذ أفاد 92% بأنّه منتشر جدًّا، أو منتشر إلى حدٍّ ما، أو منتشر إلى حدٍّ قليل. ومقابل ذلك، أفاد 6%

بأنّه غير منتشرٍ على الإطلاق، وهي النِّسبُ نفسها التي ظهرت في استطلاعَات المؤشر السابقة منذ عام 2011؛ ما يعني أنه لا تغيّر على صعيد آراء المواطنين تجاه مدى انتشار الفساد في بلدانهم.

- إنّ الرأي العام شبه منقسمٍ حول جديّة الحكومات في محاربة الفساد المالي والإداري.

اتّجاهات الرّأيّ العامّ نحو مدى انتشار الفساد الماليّ والإداريّ في بلدان المستجيبين في مؤشّر 2015 مقارنةً بمؤشرات 2014 و2012/ 2013، و2011

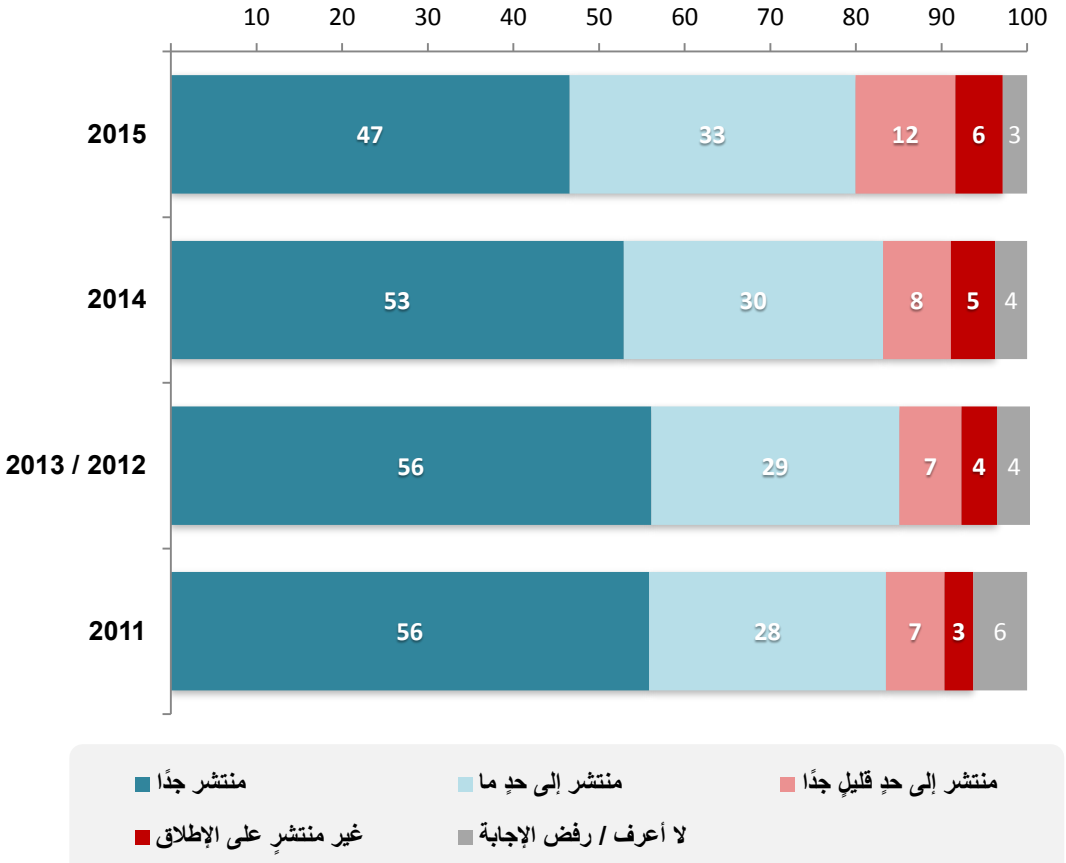

- 25% من الرأي العامّ أفاد بأنّ دوله تطبّق القانون بالتساوي بين المواطنين، بينما رأى 54% أنّها تطبّق القانون بين الناس ولكنّها تُحابي بعض الفئات، ورأى 21% أنّها لا تقوم بتطبيق القانون

بالتساوي على الإطلاق. ولا تشير النتائج إلى أنّ استطلاع 2015 مقارنة بالاستطلاعات السابقة حمل تغييرًا جوهريًا نحو تحسّن رؤية الرأي العامّ تجاه تطبيق الدولة للقانون بالتساوي.

اتّجاهات الرّأي العامّ نحو مدى تطبيق الدّولة للقانون بالتّساوي بين النّاس في مؤشر 2015 مقارنةً بمؤشرات 2014 و2012/ 2013، و2011

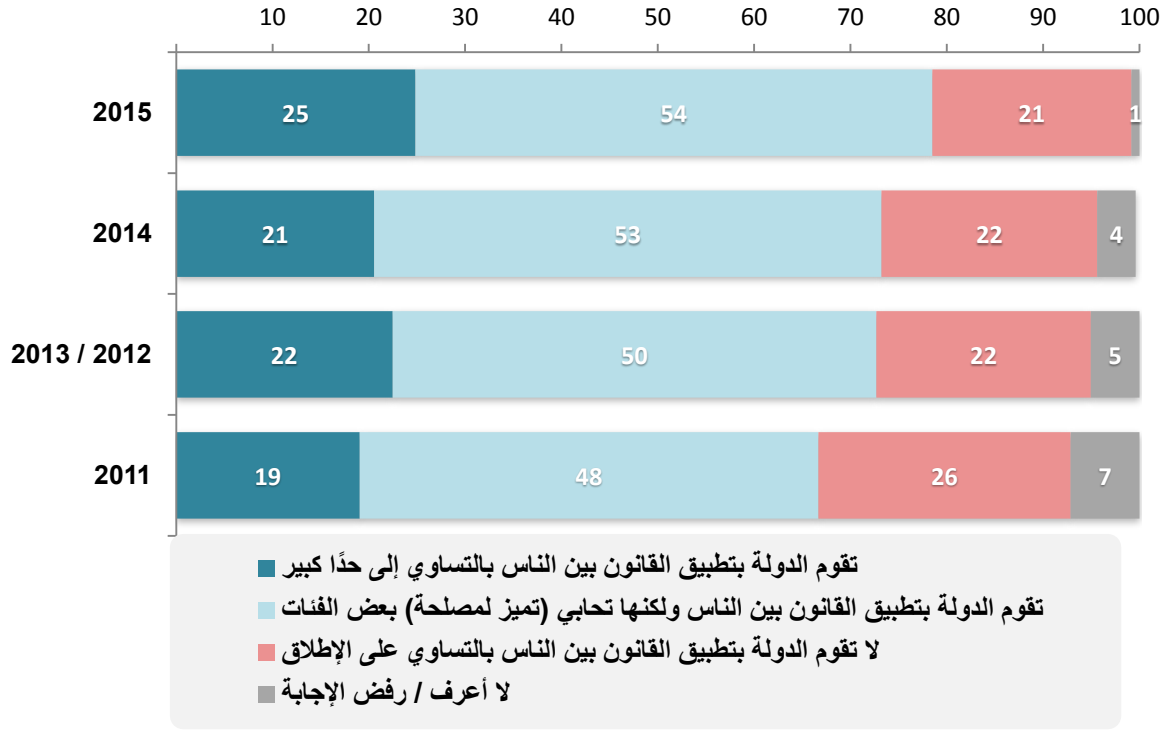

- انقسم الرأي العامّ نحو مدى تطبيق مبدأ المحاكمة العادلة في بلدان المستجيبين؛ إذ أفاد 41% منهم بأنه غير مطبقٍ، مقابل 58% أفادوا بأنه مطبقٌ.

اتّجاهات الرّأيّ العامّ نحو مدى تطبيق مبدأ محاكمة عادلة في بلدانهم في مؤشر 2015 مقارنةً بمؤشرات 2014 و2012/ 2013، و2011

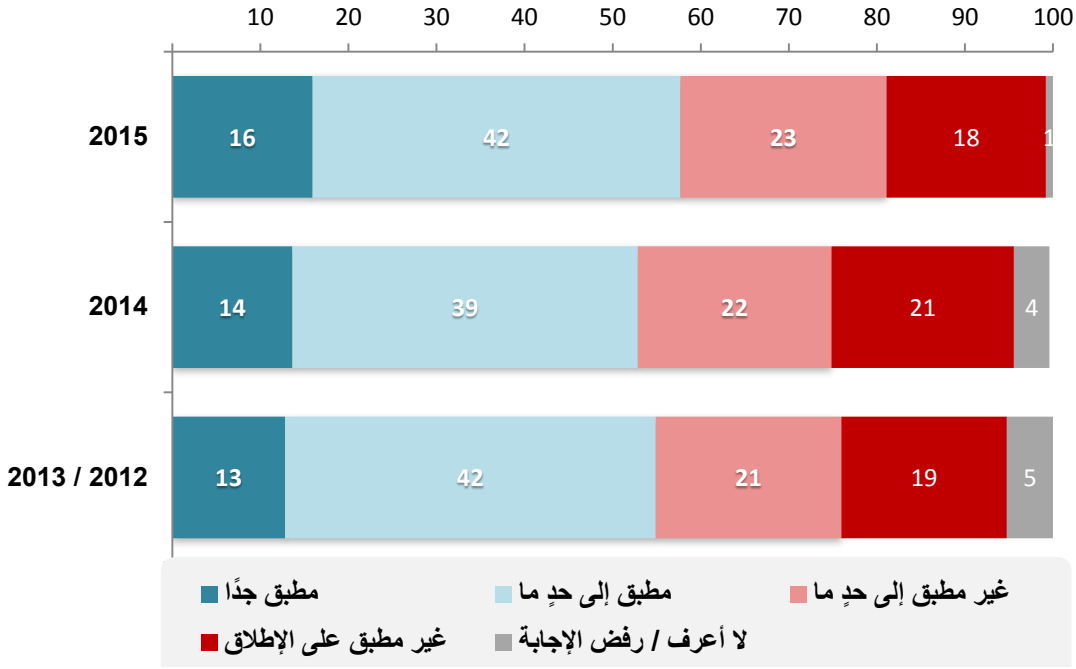

القسم الثالث: اتّجاهات الرأي العامّ نحو الديمقراطية

- مواطنو المنطقة العربيّة قادرون على تقديم تعريفٍ ذي محتوًى للديمقراطية؛ إذ قدّم 89% من المستجيبين تعريفًا ذا محتوى.

- 35% من مواطني المنطقة العربيّة عرّفوا الديمقراطية أنّها ضمان الحريات السياسيّة والمدنيّة. وأفاد 26% منهم بأنّ الديمقراطيّة هي ضمان المساواة والعدل بين المواطنين، وعرّف 6% الديمقراطية بأنها ضمان الأمن والاستقرار، وعرّفها 6% أنها تحسين الأوضاع الاقتصاديّة.

الشروط التي أوردها المستجيبون باعتبارها شروطًا يجب توافرها ليُعدَّ بلدٌ ما بلدًا ديمقراطيًّا، في مؤشر 2015 مقارنةً بمؤشرات 2014 و2012/ 2013 و2011

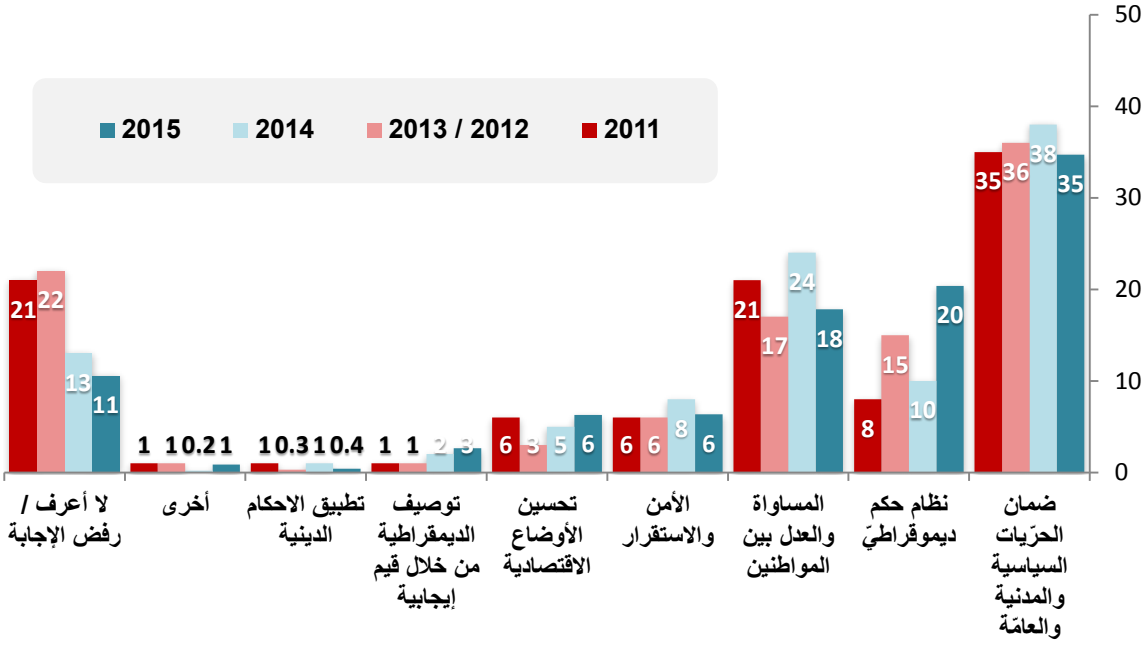

- ترفض أغلبية مواطني المنطقة العربيّة مقولاتٍ ذات محتوًى سلبيّ عن الديمقراطية.

مؤيّدو بعض المقولات عن النظام السياسي الديمقراطي، ومعارضوها

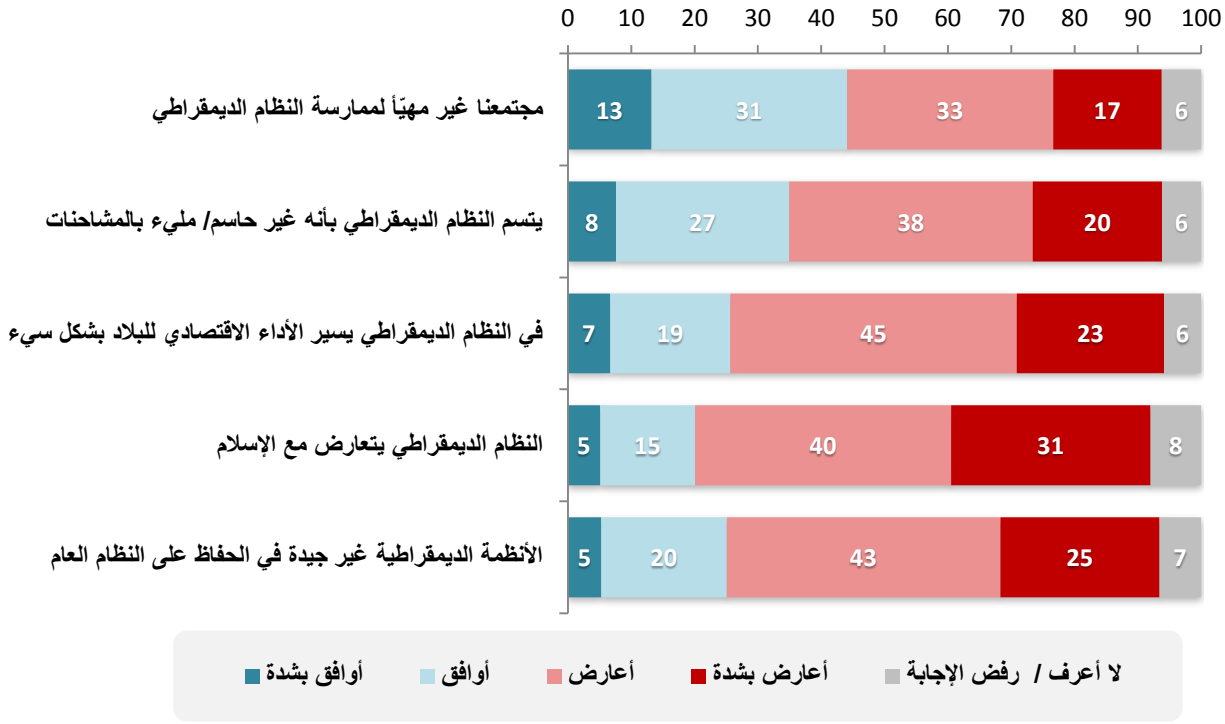

- أيّدت أغلبيةُ الرأيِ العامّ النظام الديمقراطي بنسبة 72%، مقابل 22% يعارضونه.

مؤيّدو مقولة "إنّ النظام الديمقراطي وإنْ كانت له مشكلاته، هو أفضل من غيره من الأنظمة"، ومعارضوها في مؤشّر 2015، مقارنةً بمؤشّرات 2014 و2012/ 2013 و2011

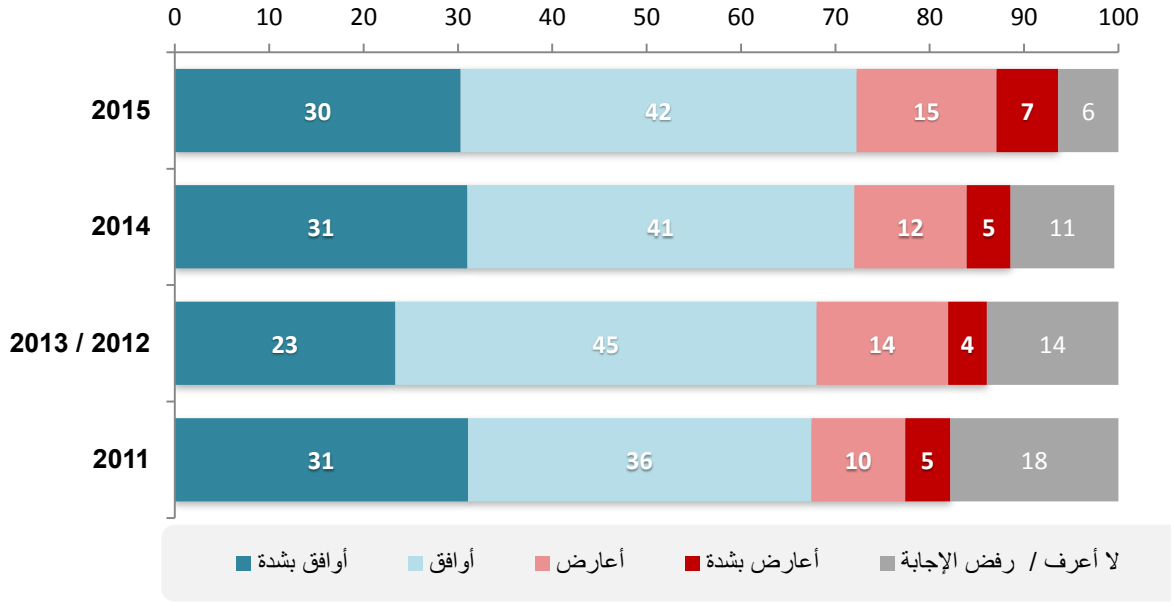

- **إنّ الرأي العامّ يعتبر النظام الديمقراطي هو النظام الأكثر ملاءمَةً (بتوافق 79%) لأن يكون نظامَ حكمٍ في بلدانهم**، مقارنةً بأنظمةٍ أخرى، ويرفض الرأي العام نظام الحكم السلطوي والأنظمة التنافسية التي تقتصر على أحزاب بعينها (سواء أكانت هذه الأحزاب دينية أم غير دينية) والنظام القائم على الشريعة الإسلامية دون انتخابات وأحزاب سياسية.

اتّجاهات الرأي العامّ نحو مدى ملاءمة مجموعةٍ من الأنظمة السياسية لأن تكون أنظمةَ حكمٍ لبلدانهم

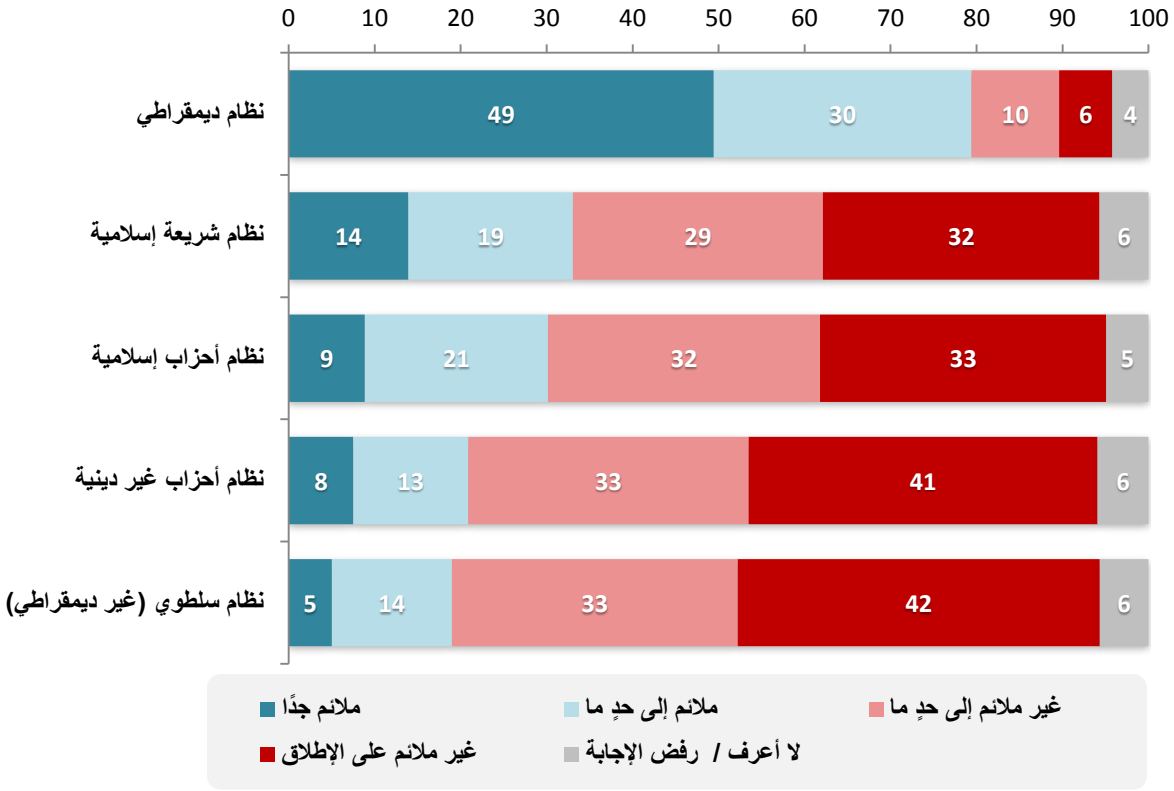

- 55% من المستجيبين في المنطقة العربيّة يقبلون **بوصول حزبٍ سياسيّ لا يتّفقون معه إلى السلطة** عبر صناديق الاقتراع، مقابل 40% أفادوا أنّهم لا يقبلون ذلك.

- توافق 62% من الرأي العام العربي على قبولهم **استلام حزبٍ سياسيّ إسلامي السّلطة**، إذا حصل على عددٍ من الأصوات يؤهّله لذلك، مقابل ثلث المُستجيبين عارضوا ذلك. وانقسم الرأي العام العربي مناصفة نحو **استلام حزبٍ سياسيّ غير إسلامي (علماني) للسلطة** بين من يقبلون بذلك ومن يعارضونه.

اتّجاهات الرّأي العامّ نحو استلام حزبٍ سياسيّ ما السلطة، إذا حصل على عددٍ من الأصوات يؤهّله لذلك ضمن انتخابات حرة ونزيهة

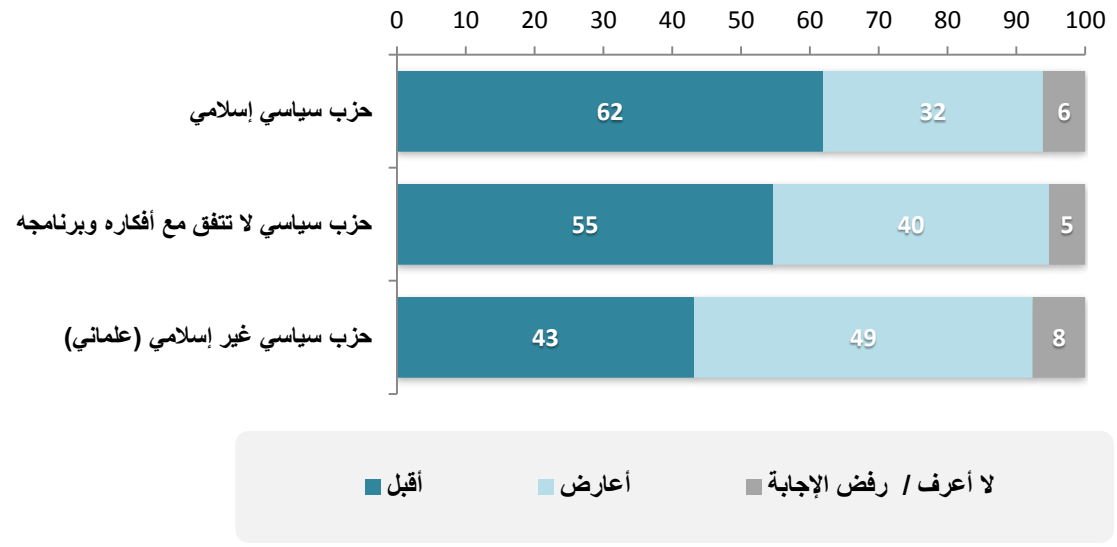

طلب من المستجيبين تقييم مستوى الديمقراطيّة في بلدانهم اعتمادًا على مقياس رقمي من 1 إلى 10؛ إذ إنّ 1 يعني أنّ البلد غير ديمقراطي، و10 يعني أنّ البلد ديمقراطي إلى أبعد الحدود. وقد أشاروا إلى أنّ مستوى الديمقراطية في البلدان العربيّة في المنتصف. ولا يوجد تغيير ذو دلالة إحصائية في استطلاعات المؤشر منذ عام 2011 على مستوى الديمقراطية في بلدان المنطقة العربية.

تقييم مستوى الديمقراطية في البلدان المستطلعة في مؤشّر 2015 مقارنةً بمؤشّرات 2014 و2012/ 2013 و2011 (وسط حسابي)

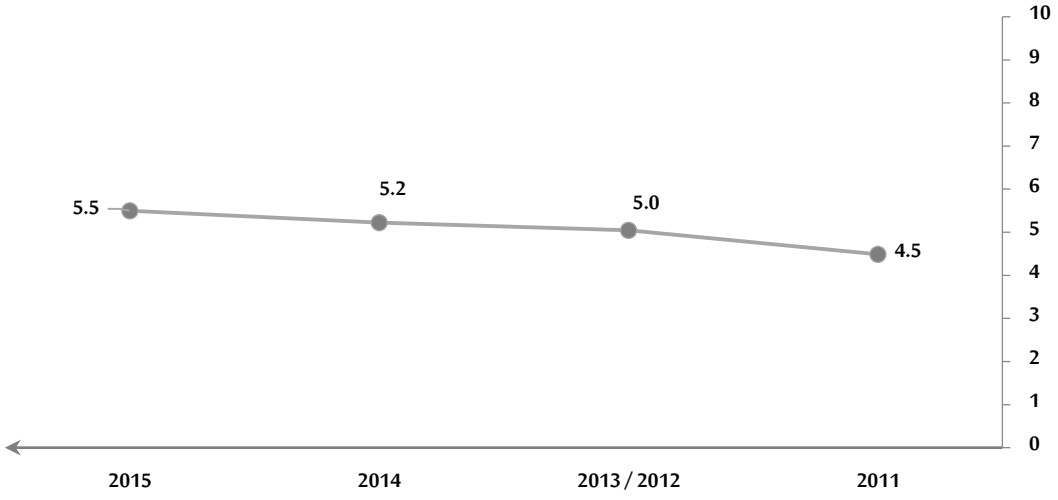

- إنّ تقييم مستوى الديمقراطية من خلال معيار قدرة المواطنين على انتقاد الحكومة من دون خوف يشير **إلى أنّ 38% من الرأي العام يفيد بأنه لا يمكن انتقاد الحكومة من دون خوف.** بل إنّ أكثرية المستجيبين في بعض المجتمعات أفادت بأنّها لا تستطيع انتقاد الحكومة من دون خوف.

اتجاهات الرأي العام نحو قدرة المواطنين على انتقاد الحكومة

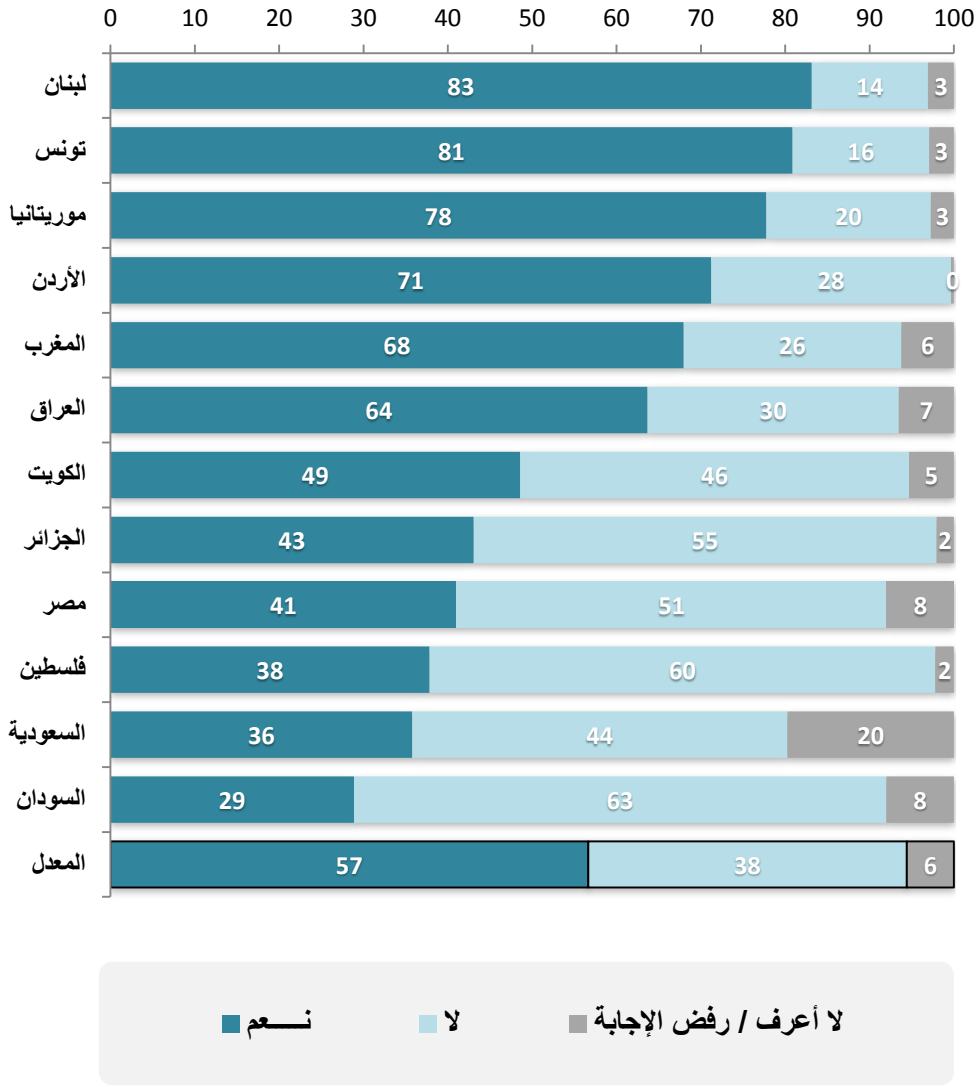

القسم الرابع: المشاركة السياسيّة والمدنيّة

- أفادت أكثرية الرأي العامّ العربيّ بأنّها مهتمّة بالشؤون السياسيّة في بلدانها. فالاهتمام بالشؤون السياسية قد ارتفع في مؤشر 2015 مقارنة مع مؤشر 2014، ويقترب من النسب التي سُجّلت في مؤشر 2013/2012 ويتجاوز نسب الاهتمام التي سجلت في عام 2011.

مدى اهتمام المستجيبين بالشؤون السياسية في بلدانهم في مؤشر 2015 مقارنةً بمؤشرات 2014 و2012/ 2013 و2011

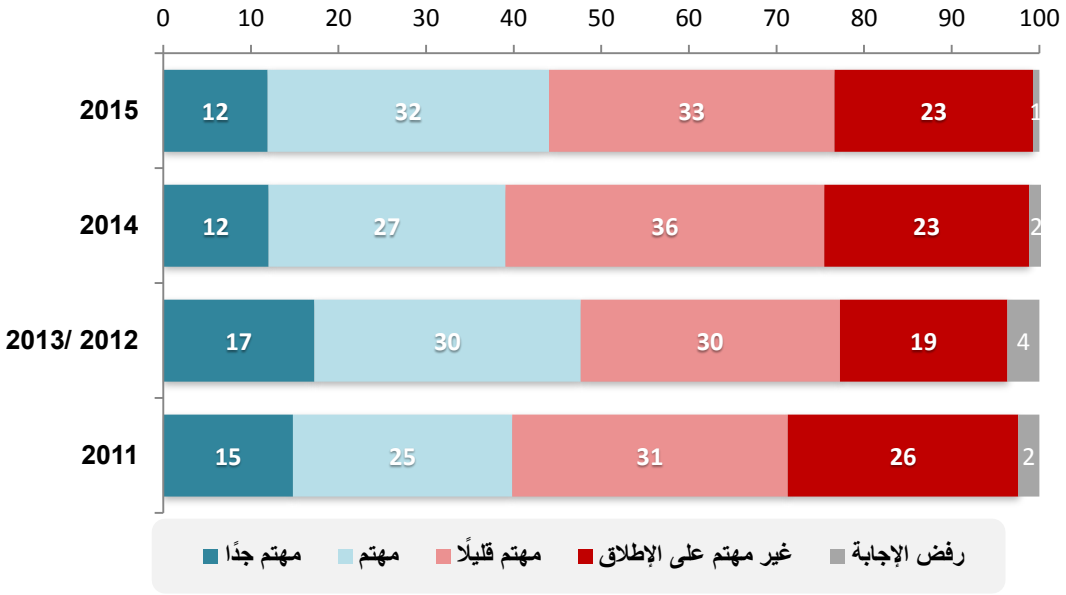

- تعتمد أكثريّة المواطنين في المنطقة العربيّة على القنوات التلفزيونيّة في متابعة الأخبار السياسيّة (74%)، ثم شبكة الإنترنت (11%)، وحلّ في المرتبة الثالثة الراديو (7%) ثم الصحف اليومية بنسبة 5%.

- احتلّت القنوات التلفزيونية الوطنيّة في البلدان المستطلعة المرتبة الأولى، بوصفها أكثر مصدر إعلاميّ معتمد للحصول على الأخبار السياسيّة، وجاءت قناةُ الجزيرة في المرتبة الثانية، تلتها قناة العربيّة.

اتّجاهات المستجيبين نحو الوسائل الإعلاميّة الأكثر استخدامًا للحصول على الأخبار السياسيّة

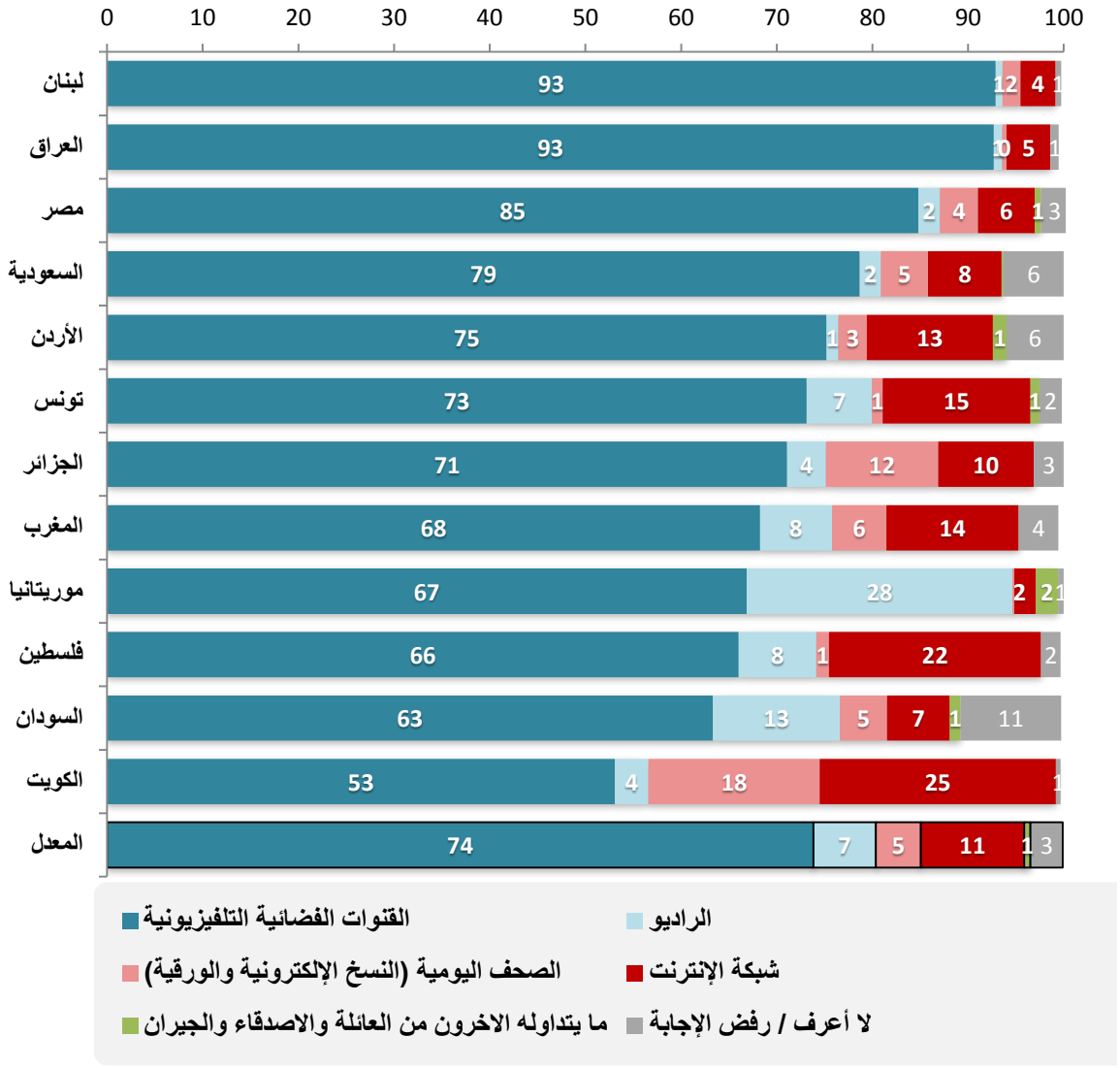

- 38% من المستجيبين أفادوا بأنّهم لا يستخدمون الإنترنت، مقابل 61% قالوا إنّهم يستخدمون الإنترنت بتفاوت. وقد شهد استخدام الإنترنت تزايدًا عند مقارنة نتائج مؤشر عام 2015 بنتائج مؤشريْ 2014 و2012/ 2013، ويعدّ هذا الارتفاع جوهريًا من الناحية الإحصائية.

المستجيبون الّذين أفادوا بأنّهم يستخدمون الإنترنت، وأولئك الّذين أفادوا بأنّهم لا يستخدمونها في مؤشر 2015 مقارنة بمؤشريْ 2014 و2012/ 2013

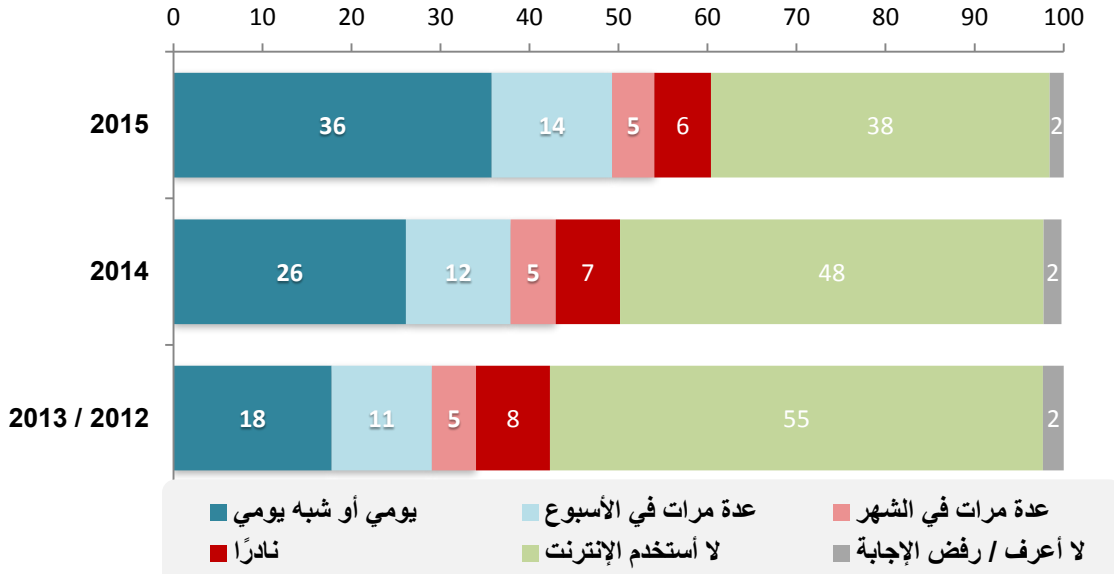

- 78% من مستخدمي الإنترنت لديهم حساب على "فيس بوك"، و34% من مستخدمي الإنترنت لديهم حساب على "تويتر".

المستجيبون الّذين أفادوا أنّ لديهم حسابًا على "فيس بوك" و"تويتر" من مُجمل مستخدمي الإنترنت في مؤشر 2015 مقارنة بمؤشريْ 2014 و2013/2012

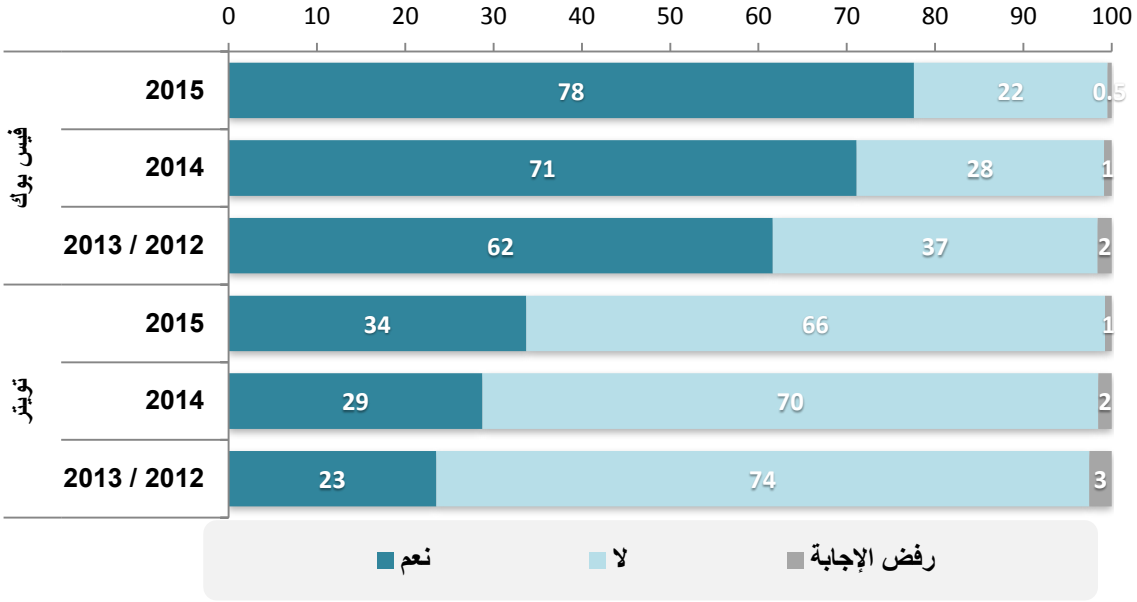

- أكثريّة مستخدمي "فيس بوك" و"تويتر" تستخدمها للتفاعل مع قضايا سياسيّة.

مستخدمو "فيس بوك" و"تويتر" بحسب تفاعلهم أو مشاركتهم في قضايا سياسية في مؤشر 2015 مقارنة بمؤشريْ 2014 و2012/ 2013

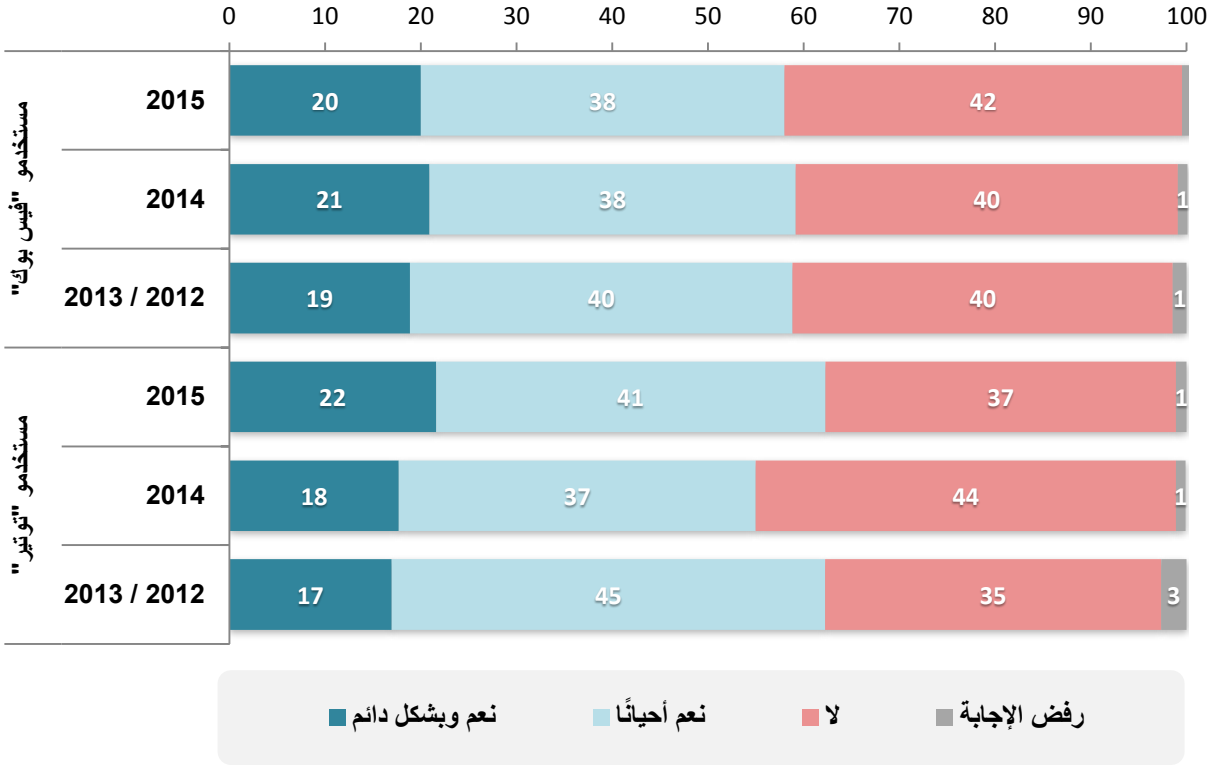

- نسب الانتساب إلى منظّمات مدنيّة وأهلية طوعيّة، هي نسبٌ منخفضة في المنطقة العربيّة، ولا تتجاوز 14%. وتصبح النسبة أقل من ذلك إذا أخذنا في الاعتبار مدى مشاركة المستجيبين في الهيئات التي أفادوا أنهم منتسبون إليها.

المستجيبون المنتسبون وغير المنتسبين إلى مجموعة من الهيئات والجمعيّات المدنيّة والطوعيّة في مؤشر 2015 مقارنة بمؤشريْ 2014 و2012/ 2013

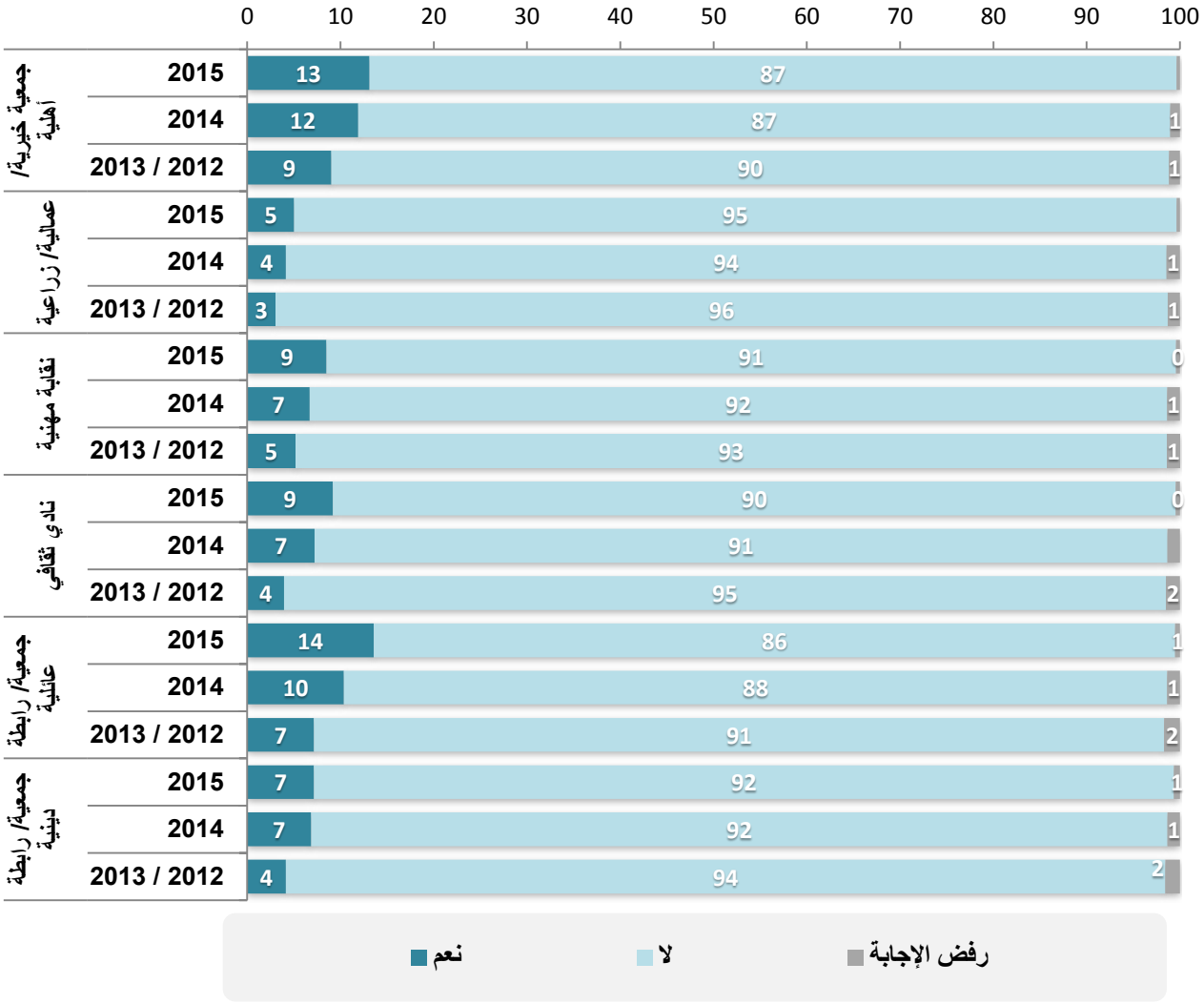

- أكثريّة مواطني المنطقة العربيّة (54%) غير منتسبة إلى أحزابٍ سياسيّة، ولا يوجد حزبٌ سياسيّ يمثّلها. إنّ المستجيبين الذين أفادوا بأنهم منتسبون إلى أحزابٍ أو أنّ هنالك أحزابًا تمثلهم يتركزون في موريتانيا، والمغرب، وتونس، والجزائر، وفلسطين، والعراق، ولبنان.

اتّجاهات الرّأي العامّ نحو الانتساب إلى أحزابٍ سياسيّة أو نحو وجود أحزابٍ وتيّارات سياسيّة تمثّلهم

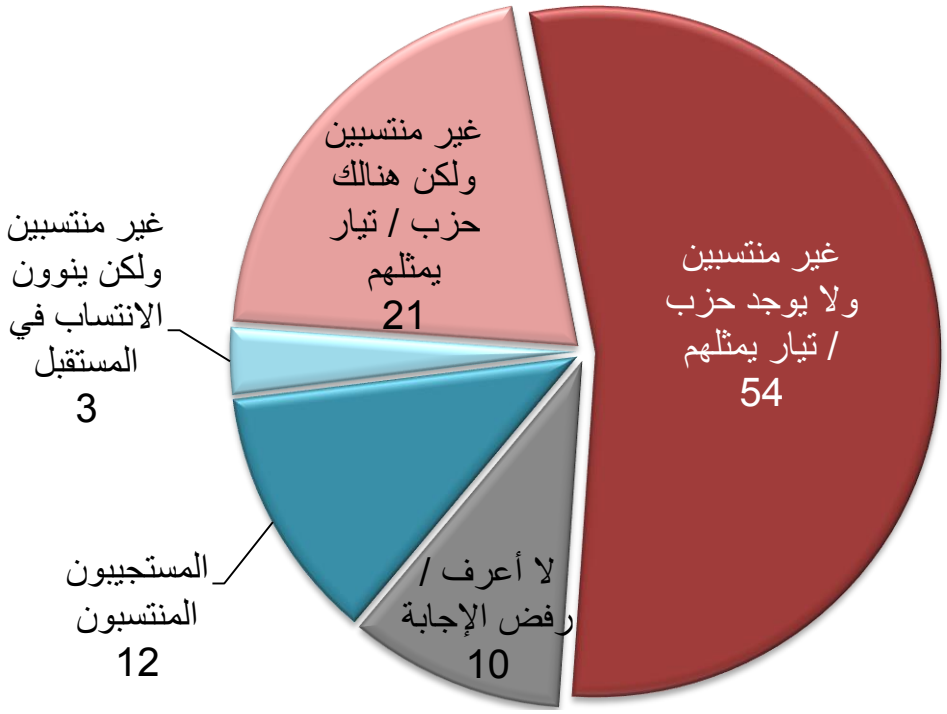

القسم الخامس: دور الدين في الحياة العامّة والسياسيّة

- أكثريّة مواطني المنطقة العربيّة أفادت بأنّها متديّنة إلى حدٍ ما (63%)، مقابل 24% أفادوا بأنهم متديّنون جدًّا، و9% قالوا إنهم غير متديّنين.

تعريف المستجيبين مستوى تديّنهم في مؤشر 2015 مقارنةً بمؤشرات 2014 و2012/ 2013، و2011

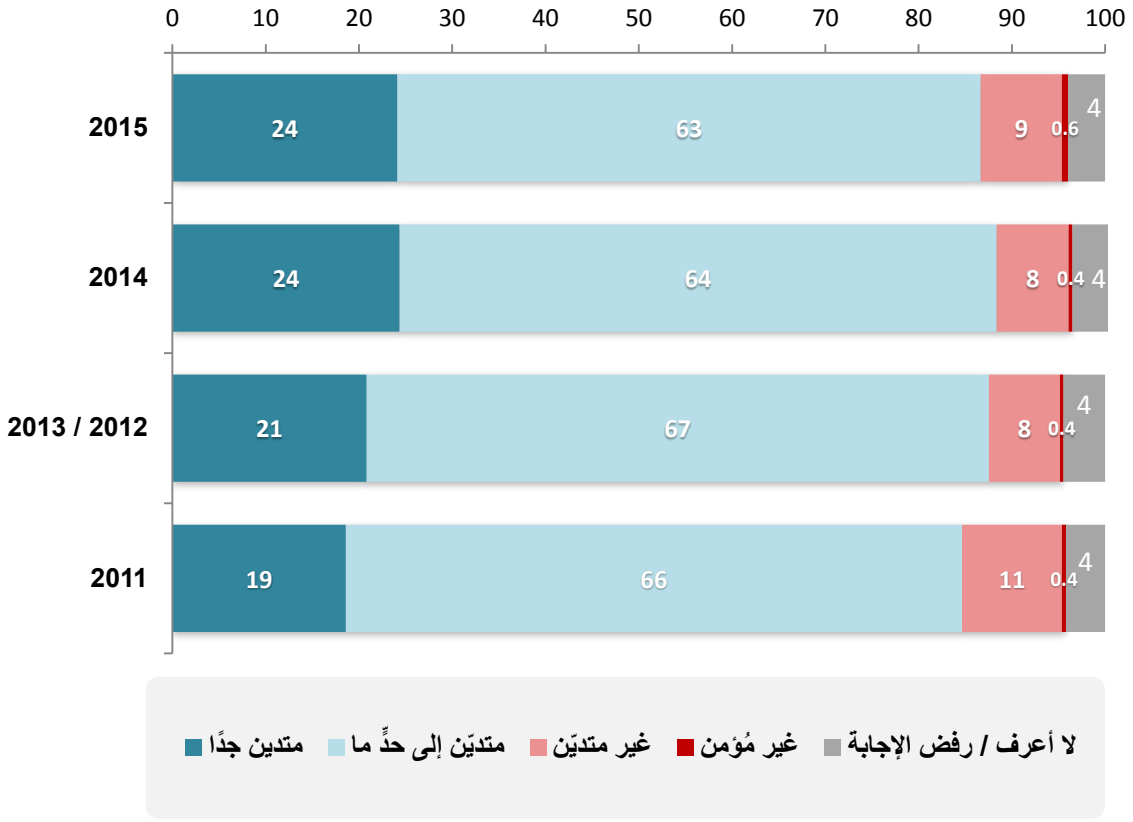

- تنحاز أغلبية الرأي العام إلى التركيز على سماتٍ أخلاقية وقيمية بوصفها أهم شرطٍ يجب توافره في شخصٍ ما كي يعدّ متدينًا.

اتّجاهات الرّأيّ العامّ نحو الشّرط الأهمّ الّذي يجب توافره في شخصٍ ما حتّى يُعدّ متديّنًا

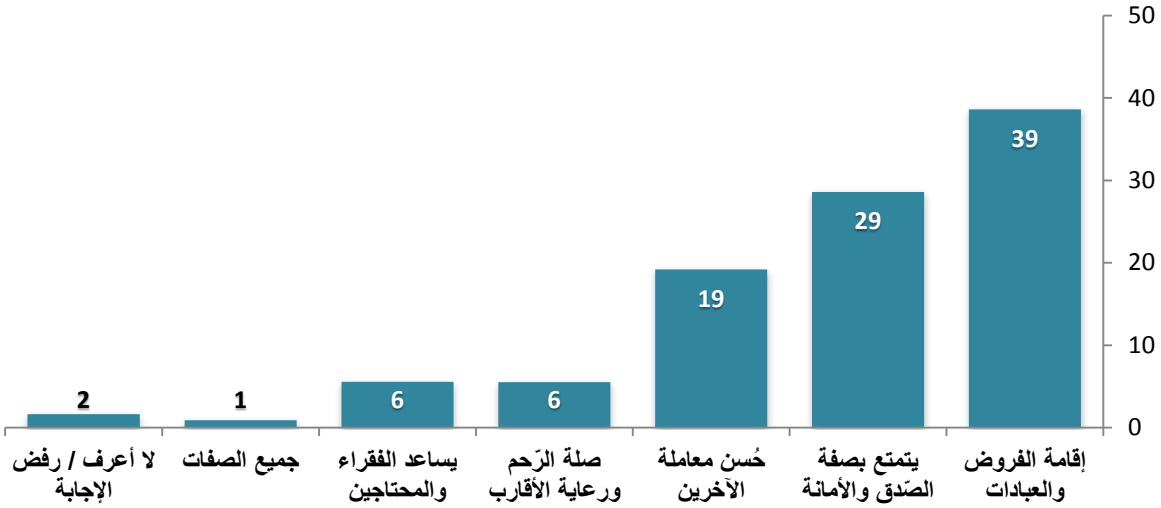

- أغلبية الرأي العام ترفض مقولة أنّ كلّ شخص غير متديّن هو شخص سيء.
- أغلبية الرأي العامّ ترفض تكفير الذين ينتمون إلى أديانٍ أخرى، أو الذين لديهم وجهات نظرٍ مختلفة في تفسير الدين.

مؤيّدو مقولة "ليس من حقّ أيّ جهة تكفير الذين ينتمون إلى أديانٍ أخرى"، ومعارضوها

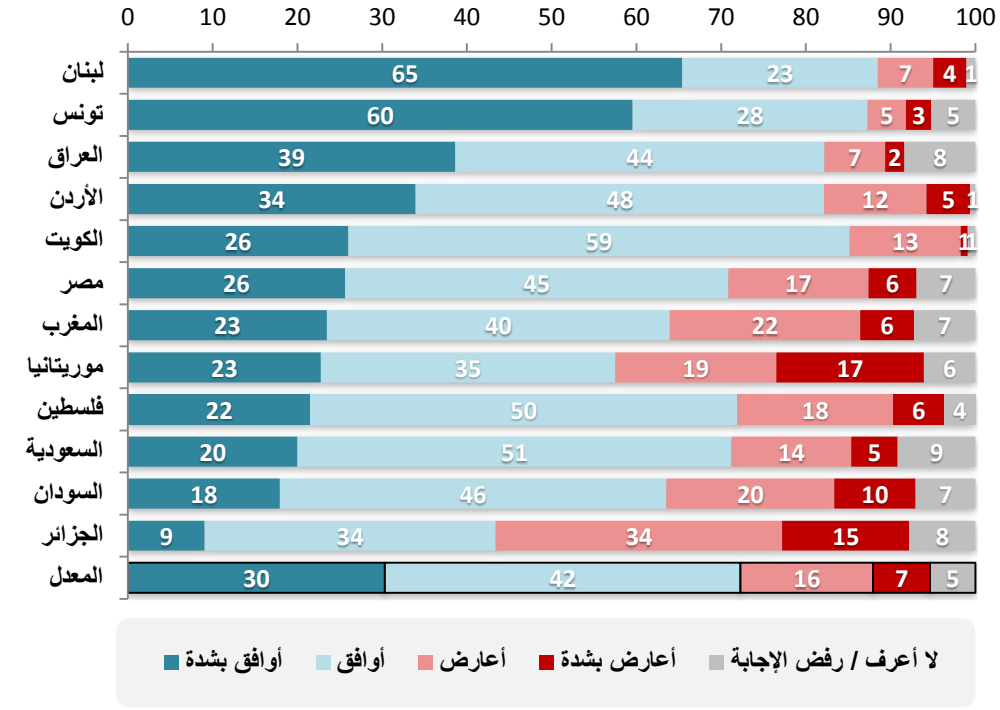

- على الرغم من أنّ أكثريّة المستجيبين من المتديّنين، فإنّ أكثريّة المواطنين لا فرقَ لديها في التعامل (الاقتصاديّ والاجتماعيّ والسياسيّ) مع المتديّنين وغير المتديّنين.

اتّجاهات المستجيبين نحو التّعامل مع الآخرين في مؤشّر 2015، مقارنةً بمؤشّرات 2014 و2013/2012 و2011

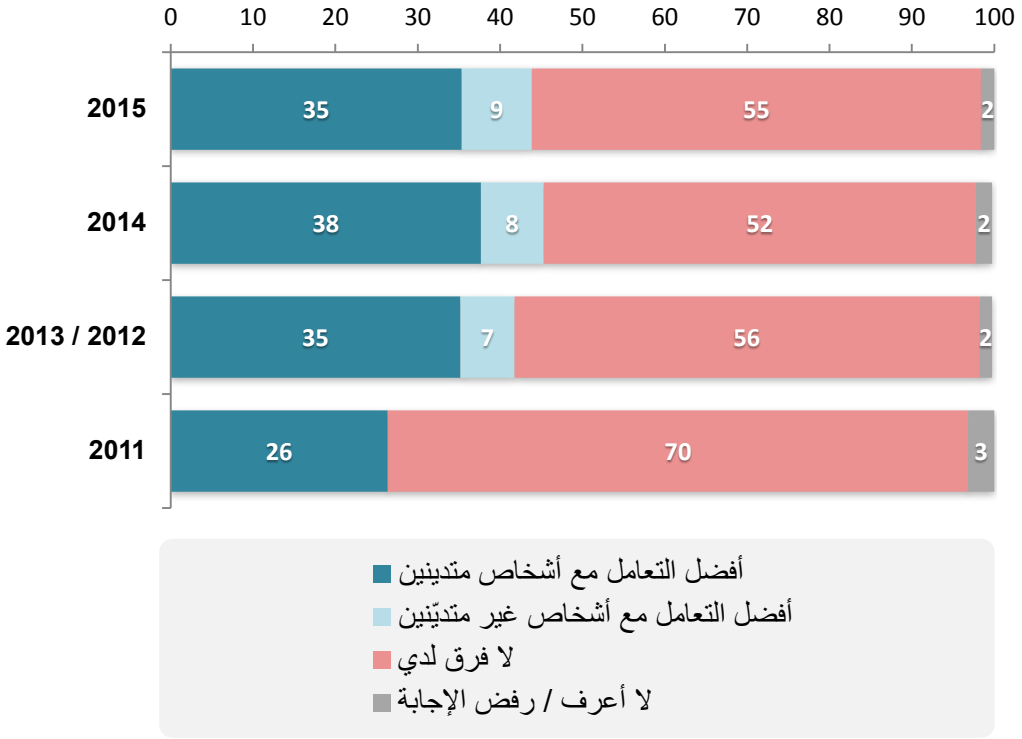

- أغلبيّة الرأي العامّ ترفض أن يؤثّر رجال/ شيوخ الدين في قرارات الحكومة أو في كيفية تصويت الناخبين، كما أنّ الأكثريّة ترفض أن تقوم الدولة باستخدام الدين للحصول على تأييد الناس لسياساتها، وترفض أيضًا أن يستخدم المرشَّحون في الانتخابات الدينَ من أجل كسب أصوات الناخبين.

مؤيّدو مقولة "لا يحقّ للحكومة استخدام الدّين للحصول على تأييد الناس لسياساتها"، ومعارضوها

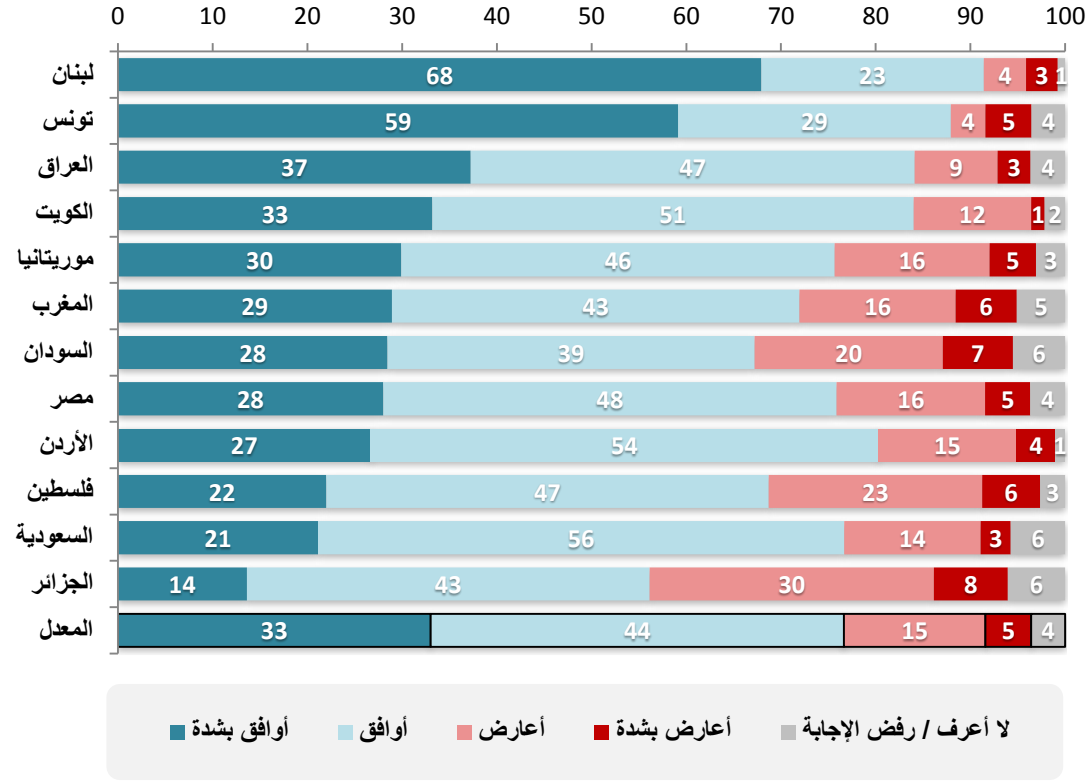

- إنّ الرأي العامّ في المنطقة العربيّة منقسمٌ على نحوٍ متقارب في مسألة فصلِ الدين عن السياسة، مع انحياز طفيف إلى فصل الدين عن السياسة.

اتّجاهات المستجيبين نحو تأييد مقولة "من الأفضل للبلد أنْ يفصل الدّين عن السّياسة"، أو معارضتها في مؤشّر 2015، مقارنةً بمؤشّرات 2014 و2012/ 2013 و2011

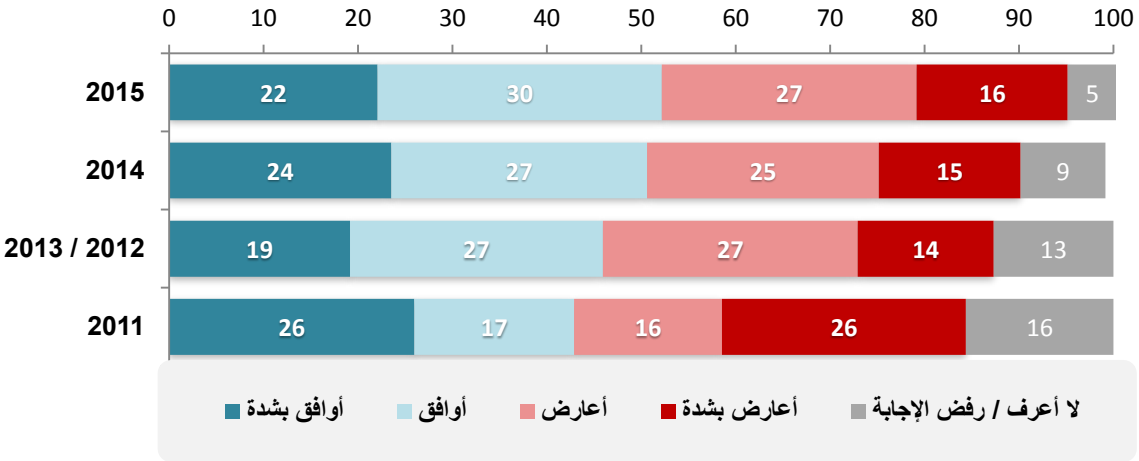

القسم السادس: اتّجاهات الرأي العامّ نحو الشعوب العربيّة

- ترى نسبة 79% من الرأي العامّ العربيّ أنّ شعوب المنطقة تمثّل أمّةً واحدة، وإنْ تمايزت الشعوب عن بعضها بعضًا، مقابل 18% يعتقدون أنّها تمثّل أممًا وشعوبًا مختلفة وبينها روابط ضعيفة.

تصوّرات المستجيبين في البلدان المستطلعة عن سكّان العالم العربيّ في مؤشّر 2015، مقارنةً بمؤشّرات 2014 و2012/ 2013 و2011

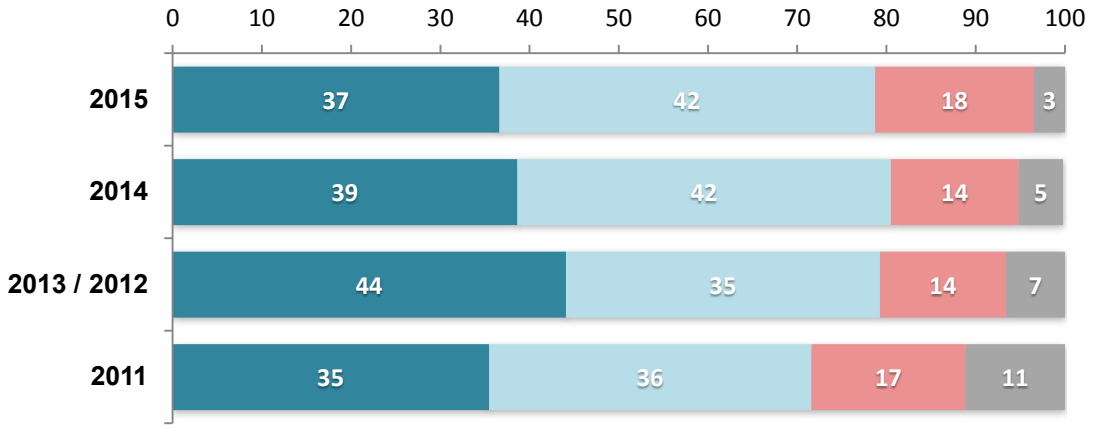

- تقيّم أكثرية الرأي العام العربي السياسات الخارجيّة الإيرانية والأميركية والروسية نحو المنطقة العربية تقييمًا سلبيًّا. ويكاد يكون الرأي العام مجمعًا على أنّ السياستين الإيرانية والأميركية هي سياسات سلبية تجاه المنطقة العربية، بينما كان تقييم السياسات التركيّة والصينيّة والفرنسيّة أكثر إيجابية.

- إن تقييم السياسات الأميركية والروسية والإيرانية في عام 2015 هو أكثر سلبية منها في عام 2014.

تقييم الرأي العام السياسة الخارجية لبعض الدول الكبرى والإقليمية في المنطقة العربية في مؤشر 2015 مقارنةً بمؤشّر 2014

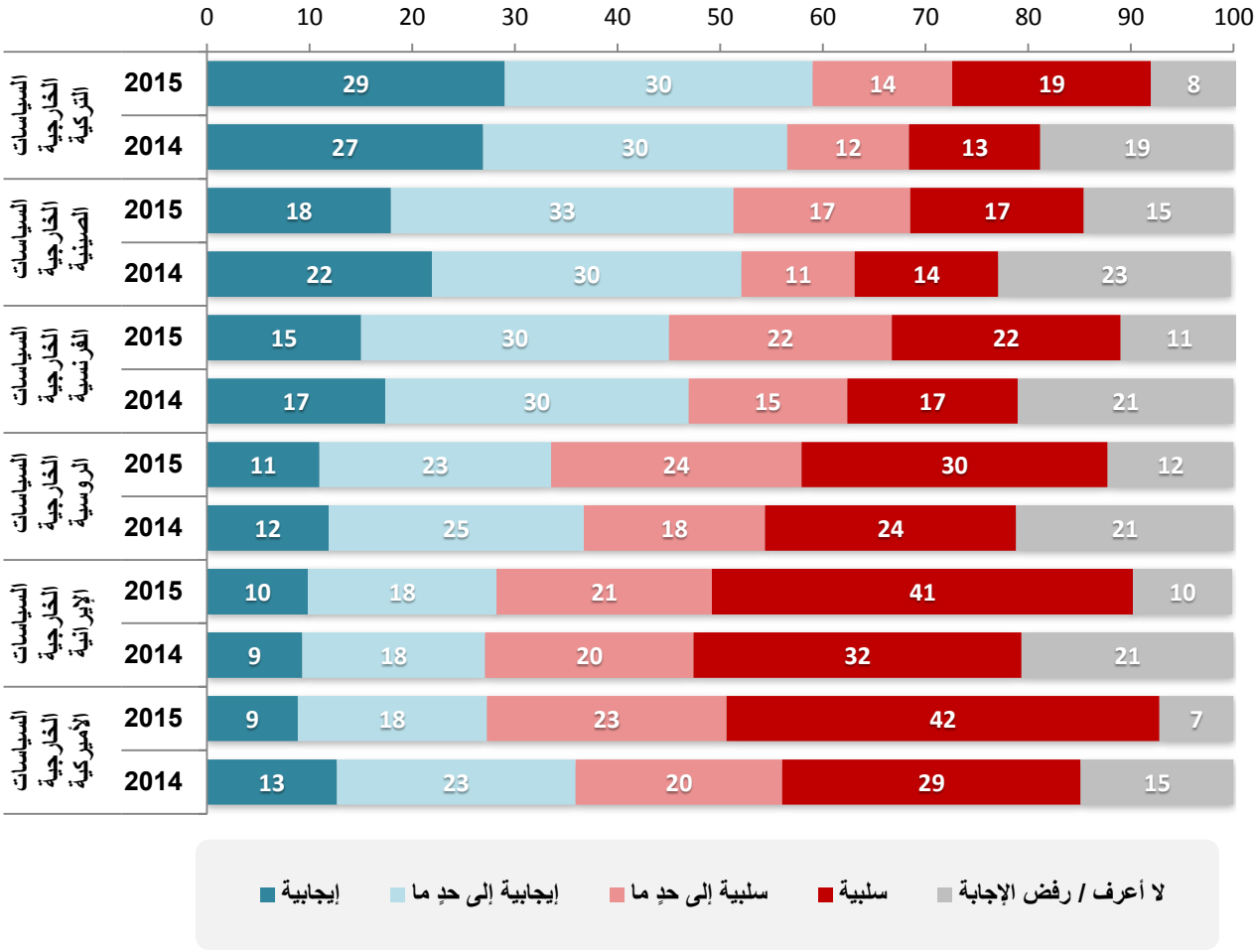

- ترى أغلبيّة الرأي العامّ العربيّ (75%) أنّ القضيّة الفلسطينيّة هي قضيّة جميع العرب، وليست قضيّة الفلسطينيّين وحدَهم.

مواقف الرّأي العامّ من اعتبار القضيّة الفلسطينيّة قضيّة جميع العرب أو قضيّة الفلسطينيّين فقط في مؤشّر 2015 مقارنةً بمؤشّرات 2014 و2012/ 2013، و2011

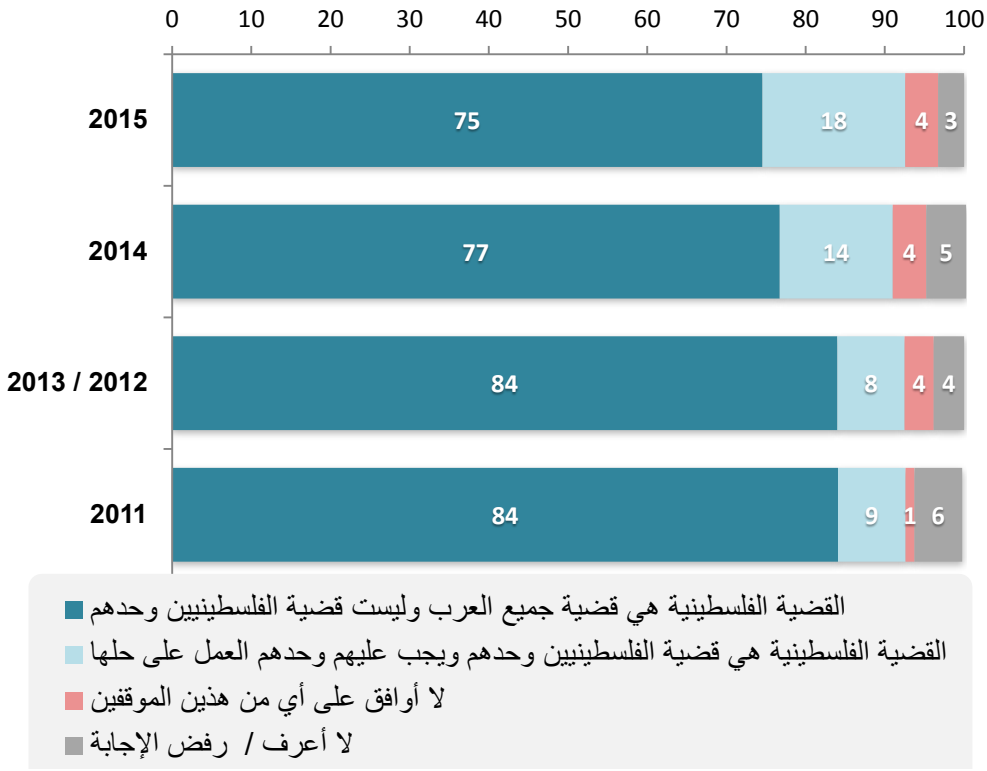

- تعارض أكثريّة الرأي العامّ اتفاقيّات السلام الموقَّعة بين أطرافٍ عربيّة وإسرائيل (كامب ديفيد، أوسلو، وادي عربة).
- 85% من الرأي العامّ العربيّ يرفض أن تعترف بلدانُه بإسرائيل. مقابل 9% من المستجيبين الذين أفادوا بقبولهم بالاعتراف بإسرائيل. نصف الذين وافقوا على أن تعترف بلدانهم بإسرائيل بشرط أن يتم إنشاء دولة فلسطينية مستقلة.

اتّجاهات الرّأي العامّ العربيّ نحو اعتراف بلدانهم بإسرائيل في مؤشّر 2015 مقارنةً بمؤشّرات 2014 و2012/ 2013 و2011

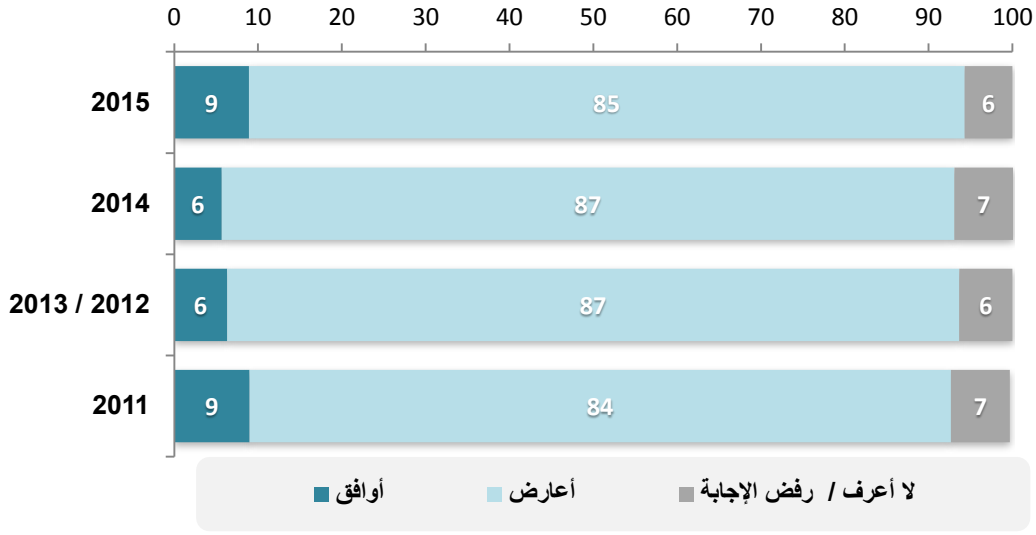

- فسّر الذين يعارضون الاعتراف بإسرائيل موقفهم بمجموعة من العوامل والأسباب، يرتبط معظمها بالطبيعة الاستعمارية والعنصرية والتوسعيّة لإسرائيل.

الأسباب التي أوردها المستجيبون المعارضون للاعتراف بإسرائيل في مؤشّر 2015 مقارنةً بمؤشّر 2015

	مؤشر 2015	مؤشر 2014
لأنها دولة استعمار واحتلال واستيطان في فلسطين	24.5	23.4
دولة توسعية تسعى للهيمنة أو احتلال بلدان في العالم العربي وثرواته	13.0	2.4
لأنها دولة إرهابية وتدعم الإرهاب	10.4	1.2
لأنها كيان يتعامل مع العرب بعنصرية وكراهية	10.3	12.2
لقيامها بتشتيت الفلسطينيين واستمرارها باضطهادهم وقتلهم	6.9	5.5
لأنه إلغاء للفلسطينيين وحقوقهم وتسليم بشرعية بما فعلته بالشعب الفلسطيني	5.6	7.5
بسبب عدائها لشعبنا بصفة خاصة وللعرب بصفة عامة	4.7	11.5
تهدد وتزعزع أمن المنطقة واستقرارها	3.4	2.5
معارضون لأسباب دينية	3.3	4.9
لا تحترم الاتفاقات والمعاهدات	2.4	2.3
لا وجود لدولة إسرائيل	0.3	--
أخرى	0.0	3.4
لا أعرف/ رفض الإجابة	6.4	18.4
الموافقون على الاعتراف بإسرائيل	8.9	6.0
المجموع	100.0	100

- 67% من الرأي العامّ العربيّ يوافق على أنّ إسرائيل والولايات المتّحدة مجتمعتين هما الدولتان الأكثر تهديدًا لأمن الوطن العربيّ، فيما أفاد 10% بأنّ إيران هي الدولة الأكثر تهديدًا.

الدول الأكثر تهديدًا لأمن الوطن العربيّ

الدّول الأكثر تهديدًا / بلد المستجيب	إسرائيل	الولايات المتحدة	إيران	دول عربية	دول أوروبية	دول أخرى	تنظيم الدولة (داعش)	روسيا	أخرى	لا أعرف/ رفض الإجابة	المجموع
الجزائر	68	23	4	2	2	0.3	--	0.1	--	1	100
موريتانيا	66	20	3	2	2	1	--	0.1	--	6	100
الكويت	48	23	11	0.2	--	2	0.1	4	--	10	100
لبنان	47	20	17	10	0.1	0	3	--	--	2	100
الأردن	46	20	20	3	0.2	0.1	4	0.1	--	7	100
السعودية	45	10	21	1	1	0.1	1	2.8	--	19	100
السودان	42	12	8	3	0.4	3	0.1	0.5	0.1	31	100
العراق	42	32	11	6	--	2	--	0.2	--	6	100
المغرب	42	9	6	6	1	2	3	1	0.5	31	100
تونس	37	21	4	20	0.4	0.4	0.2	0.1	--	17	100
مصر	28	29	8	4	0.5	5	0	3	--	23	100
فلسطين	25	49	8	6	2	0	1	2	0.3	6	100
المعدل	**45**	**22**	**10**	**5**	**1**	**1**	**1**	**1**	**0.1**	**13**	**100**

- تؤيّد أكثرية الرأي العامّ العربيّ (63%)، خلوّ منطقة الشرق الأوسط من السلاح النوويّ، إلّا أنّ الرّأي العام العربيّ منقسم نحو مقولة أنّ "امتلاك إسرائيل للسلاح النووي يبرّر سعي دول أخرى في المنطقة لامتلاكه".

مؤيّدو أن تكون منطقة الشّرق الأوسط خالية من السّلاح النوويّ، ومعارضوها في مؤشّر 2015 مقارنةً بمؤشّرات 2014 و2012/ 2013 و2011

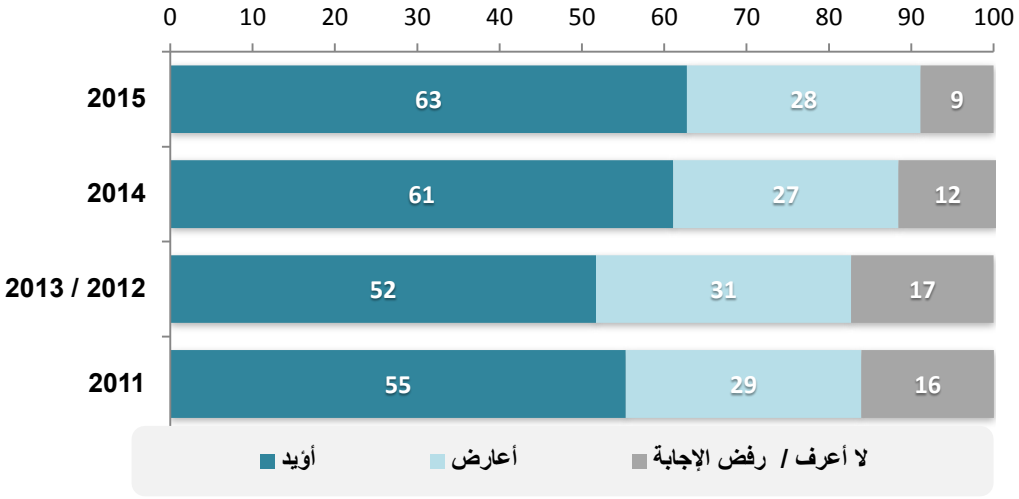

القسم السابع: الثورات العربيّة

- أظهرت نتائج الاستطلاع أنّ هناك انقسامًا في الرأي العام العربي تجاه ثورات الربيع العربيّ وتطوّراتها؛ إذ إنّ 34% من المستجيبين، يرون أنّها إيجابية و59% يرون أنّ هذه الثورات وتطوّراتها سلبيّة.

تقييم الرأي العامّ في المنطقة العربيّة للثورات العربيّة والربيع العربيّ في مؤشر 2015 مقارنة بمؤشريْ 2014 و2012/ 2013

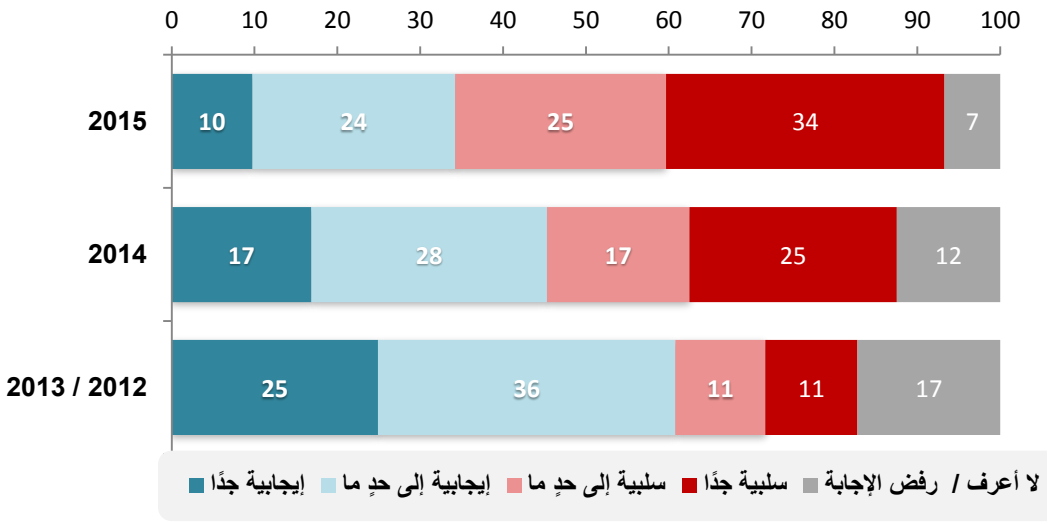

- فسّر الذين قيّموا الثورات العربية بأنّها إيجابية موقفهم بأنّها أطاحت أنظمةَ استبدادٍ وأسست لقواعد نظامٍ ديمقراطيّ، ومنحت المواطنين حرية التعبير عن الرأي، وأطاحت أنظمةً فاسدةً، وأنها تعدّ صحوةً للشعوب العربية واستعادتها إرادتها وكرامتها.

- إنّ الذين قيّموا الثورات بأنها سلبية لم ينطلقوا من موقفٍ مُعادٍ للثورة، إنما فسّروا تقييمهم السلبي للثورات العربية بالخسائرَ البشريّة الكبرى، وعدم تحقيقها أهدافها، وانتشار الفوضى وغياب الأمن، وخراب دول ومؤسساتها ودمارها، وتأزم الأوضاع في بعض البلدان وعدم استقرارها. إنّ 5% فقط من جميع المستجيبين الذين قيّموا الثورات العربية بأنها سلبية، أفادوا بأنهم ضد ثورات الربيع العربي أصلًا. من المهم ملاحظة أنّ 90% من الذين قيّموا الثورات العربية بالسلبية لم يربطوا تقييمهم عمليا بالثورات نفسها، إنما ذهبوا إلى تقييم المراحل اللاحقة للثورات. إذ إنّ الأسباب التي ساقوها للاستدلال على سلبية الثورات مثل الفوضى، والخسائر البشرية الكبرى، وانهيار مؤسسات بعض الدول، هي السمات التي سادت في دول الثورات منذ عام 2013. وعليه فإن تقييمهم السلبي كان لتطورات ومآلات الثورات وليس الثورات نفسها.

- انقسم الرأي العام العربي ما بين متفائل ومتشائم نحو مستقبل ثورات الربيع العربي؛ إذ أفاد ما نسبته 48% بأنّها تمر بمرحلة تعثّر، إلاّ أنها ستحقق أهدافها في نهاية المطاف، وذلك مقابل 35% يرون أنّ الربيع العربي قد انتهى وعادت الأنظمة السابقة إلى الحكم. يعدّ هذا تغييرًا جوهريًا في تقييم الرأي العام مقارنة باستطلاع عام 2014؛ إذ كان نحو ثلثي الرأي العام العربي متفائلًا بتحقيق الربيع العربي أهدافه. إنّ استمرار حالة الفوضى في بعض البلدان وميل بعض الأنظمة نحو السلطوية من شأنه الحدّ من التفاؤل بالثورات العربية.

- يرى مواطنو المنطقة العربية أنّ التدهور الأمني في بعض البلدان وتدهور الأوضاع الاقتصادية والتدخل الخارجي وظهور الحركات المتطرفة وتحريض قوى الأنظمة السابقة وتحريض وسائل الإعلام، هي عوامل رئيسة ساهمت في تعثّر الربيع العربي.

أيّ العبارتين التاليتين أقرب إلى وجهة نظرك؟ وذلك في مؤشّر 2015 مقارنةً بمؤشّر 2014

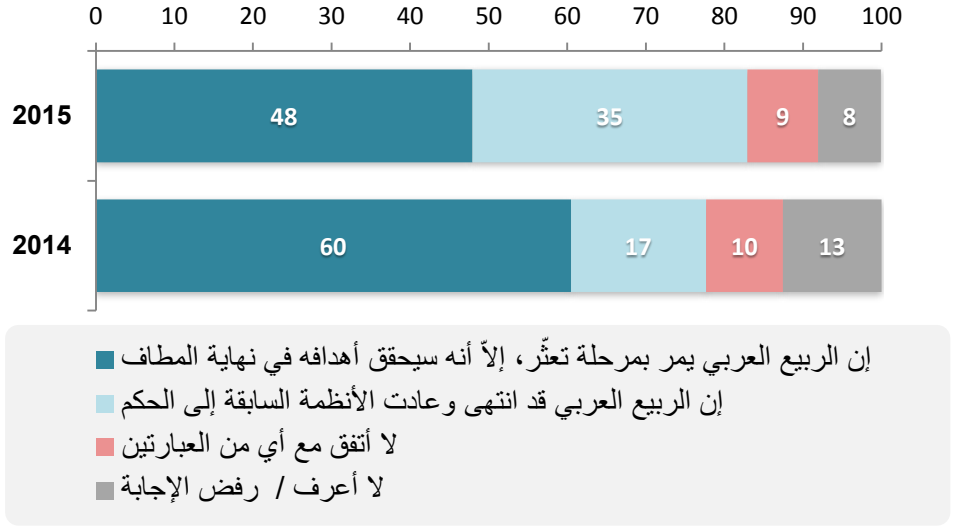

- قال مواطنو المنطقة العربية إنّ لديهم بعض المخاوف أو العديد من المخاوف من زيادة نفوذ الحركات الإسلامية السياسية، وكذلك من زيادة نفوذ الحركات العلمانية (غير الإسلامية).

- إنّ 57% من المستجيبين أفادوا بأنّ لديهم **مخاوف من الحركات الإسلاميّة السياسية**، مقابل 36% قالوا إنه ليس لديهم مخاوف منها.

- أفاد 61% من المستجيبين بأنّ لديهم **مخاوف من الحركات العلمانية**، مقابل 33% أفادوا بأن ليس لديهم مخاوف منها.

- إنّ وجود مخاوف من الحركات الإسلامية والعلمانية في آنٍ واحد يعبِّر عن حالة انقسامٍ واستقطابٍ في الرأي العام العربي. وبما أنّ القطاعات التي عبّرت عن مخاوف قد فسّرت ذلك بأسباب واضحة لقلقها تجاه هذين التيارين، إضافة إلى وجود قطاعٍ من الذين لديهم مخاوف من الأحزاب الإسلامية والأحزاب العلمانية في الوقت نفسه، **فإنّ عدم التوافق بين هذه القوى وعدم قدرتها على تبديد مخاوف المواطنين سيكون معوّقًا للتحوّل الديمقراطي ويفسح المجال لأجهزة ومؤسسات غير ديمقراطية لاستغلال هذه المخاوف والاتجاه إلى السلطوية أو مزيد من السلطوية.**

المستجيبون الذين أفادوا أنّ لديهم مخاوف من زيادة نفوذ الحركات الإسلامية والحركات غير الإسلامية (العلمانية) وأولئك الذين أفادوا أنْ ليس لديهم مخاوف في مؤشّر 2015 مقارنةً بمؤشّرات 2014 و2012/ 2013 و2011

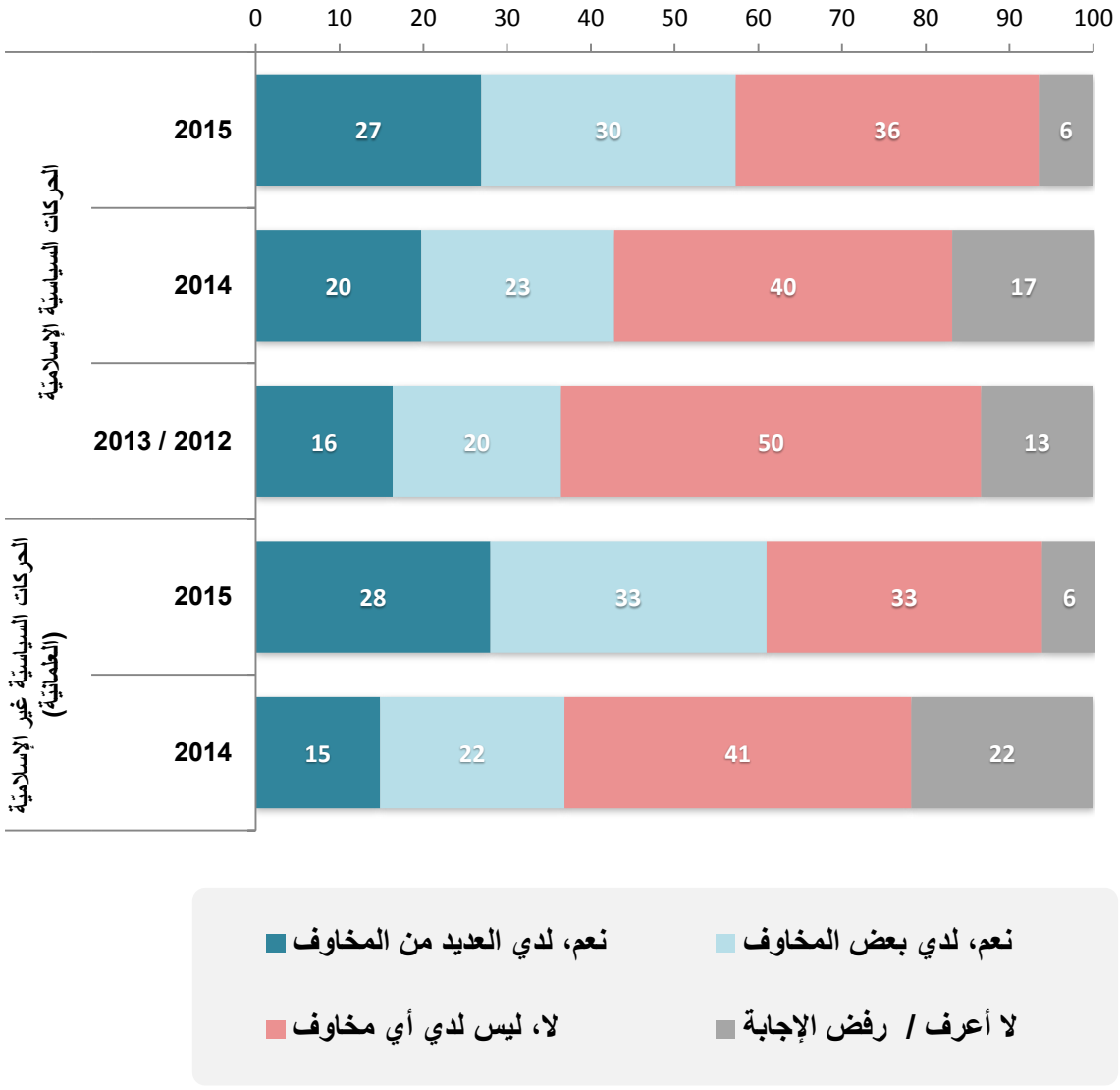

القسم الثامن: قضايا راهنة

- أفاد 99% من الرأي العام في المنطقة العربية بأنّ لديه معرفة بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش).
- 76% من الرأي العام العربي أفاد بأنه يتابع بدرجات متفاوتة التطورات المتعلقة بداعش.

هل تتابع التطورات المتعلقة بتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في وسائل لإعلام؟

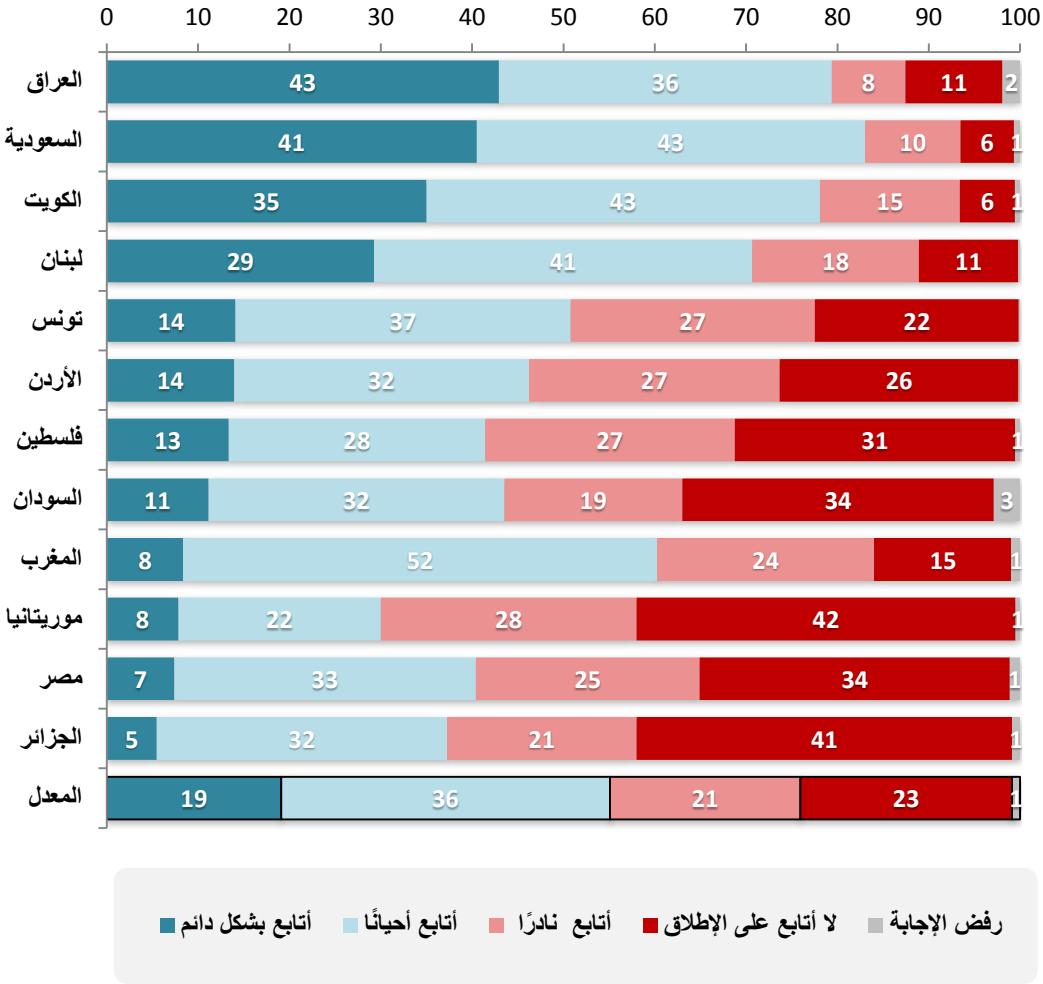

- يعتمد أكثرية الذين يتابعون التطورات المتعلقة بتنظيم الدولة على التلفزيون في ذلك بنسبة 59%، ثم على الإنترنت.

اتجاهات المستجيبين نحو الوسائل الإعلامية الأكثر استخدامًا لمتابعة الأخبار عن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)

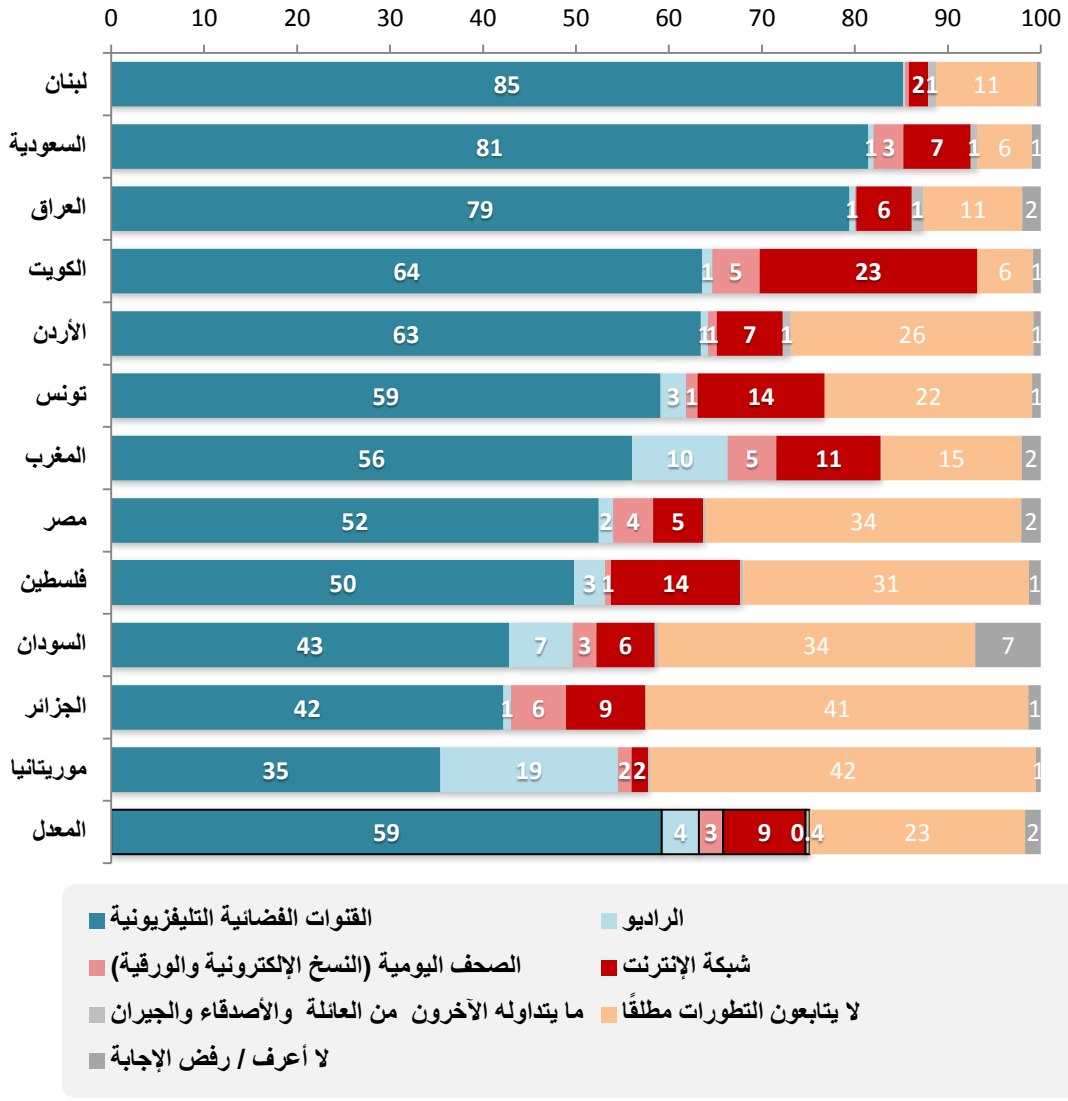

- أغلبية الرأي العام العربي لديها نظرة سلبية تجاه "داعش" وبنسبة 89%، مقابل 3% فقط أفادوا بأنّ لديهم نظرة إيجابية، و4% لديهم نظرة إيجابية إلى حدٍ ما.

بشكل عام، هل لديك نظرة إيجابية أم سلبية تجاه تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"؟ (% من المستجيبين الذين سمعوا عن تنظيم داعش)

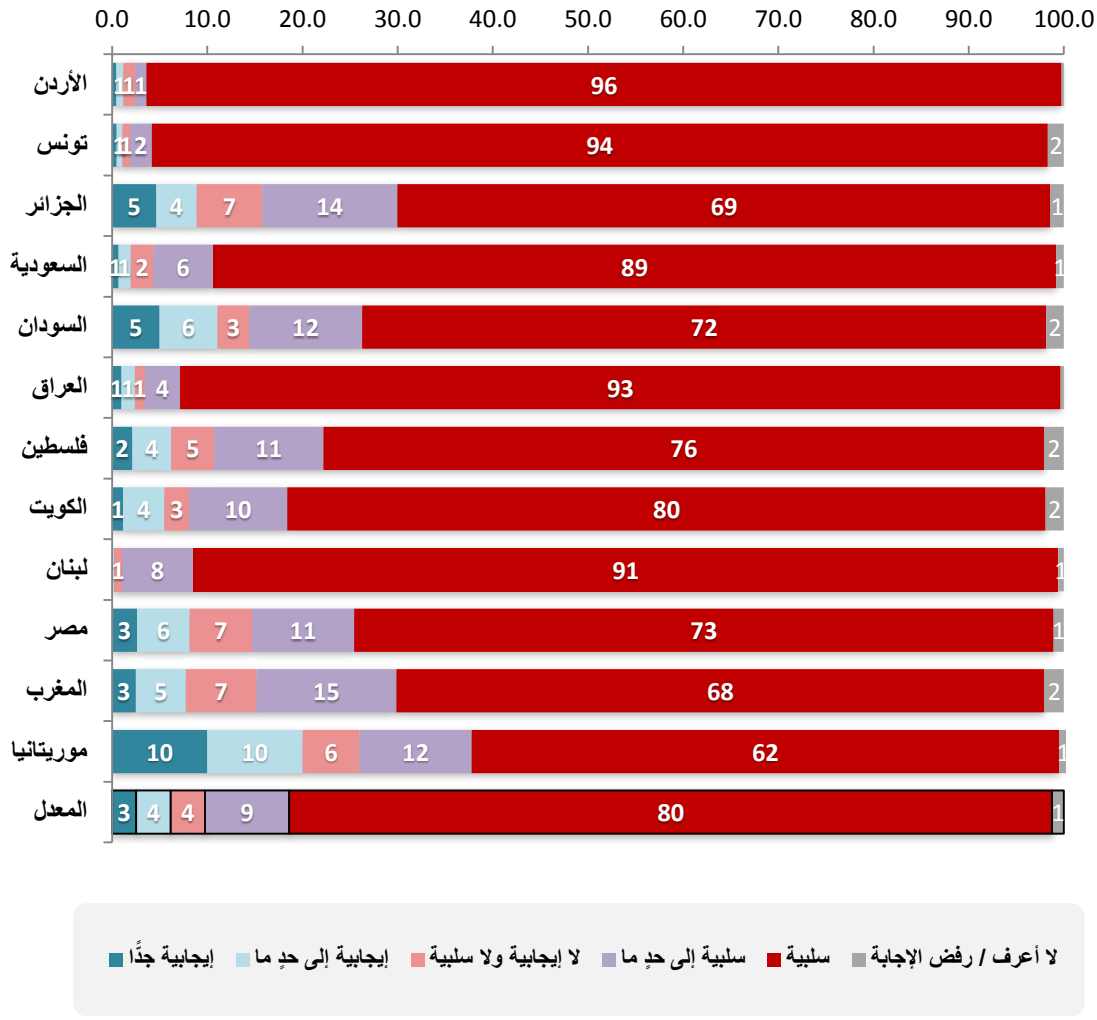

- ارتفعت نسبة الذين أفادوا بأنّ لديهم نظرة سلبية تجاه داعش من 85% في عام 2014 إلى 89% في عام 2015.

بشكل عام، هل لديك نظرة إيجابية أم سلبية تجاه تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"؟ (% من المستجيبين الذين سمعوا عن تنظيم داعش) في مؤشر عام 2015 مقارنة باستطلاع تشرين الأول/ أكتوبر 2014

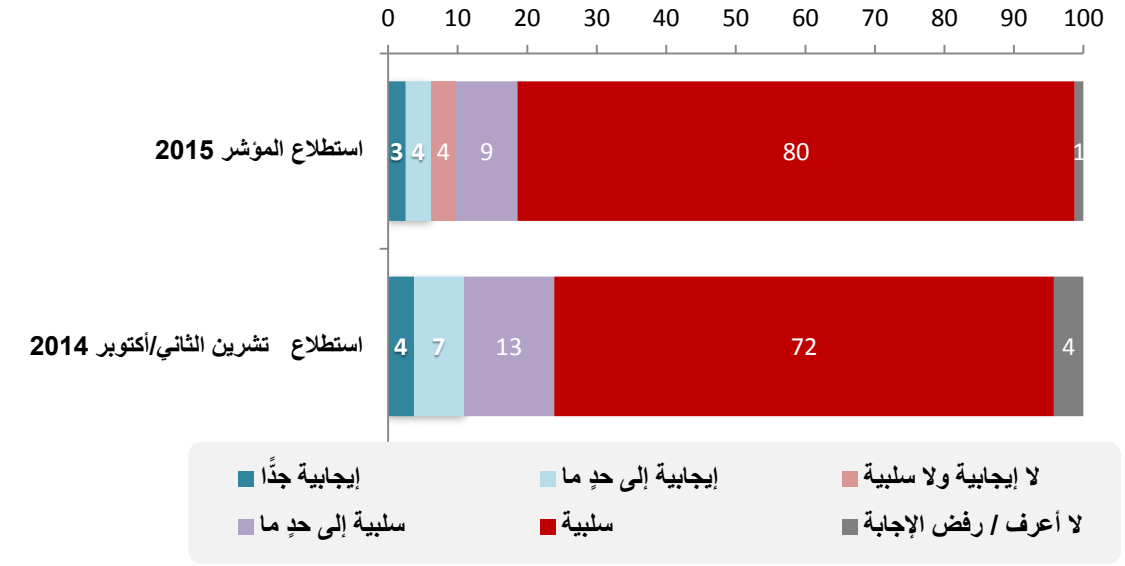

- إنّ الذين لديهم نظرة إيجابية تجاه داعش بين "المتدينين جدًا" مساوية للذين لديهم نظرة إيجابية بين "غير المتدينين". وتنقص هذه النسبة بين " المتدينين إلى حدٍ ما".
- إنّ الذين لديهم نظرة إيجابية تجاه داعش بين المؤيدين أنّ تكون "الممارسات الدينية ممارسات خاصة يجب فصلها عن الحياة العامة" وبين معارضيها متطابقة. كما أنّ الذين لديهم نظرة إيجابية تجاه داعش بين الموافقين على "استخدامِ البنوك الفوائد" والمعارضين لها متطابقة. وفضلًا عن ذلك، فإنّ الذين لديهم نظرة إيجابية تجاه داعش بين المؤيدين لفصل الدين عن السياسة وبين المعارضين لفصل الدين عن الدولة هي شبه متطابقة. وهذا يعني بشكل جلي أنّ النظرة الإيجابية تجاه داعش لا تقوم على أرضية التقاطع الديني والفكري والأيديولوجي، بل انطلاقًا من موقف سياسي.

المستجيبون الذين لديهم نظرة إيجابية ونظرة سلبية تجاه تنظيم الدولة (داعش) بالتقاطع مع بعض المتغيرات

اتجاهات الرأي العامّ نحو تنظيم الدولة	تعريف المستجيبين الذاتي لدرجة تدينهم		
	متدين جدًا	متدين إلى حدٍّ ما	غير متدين
إيجابية جدًّا	4	2	3
إيجابية إلى حدٍّ ما	5	3	5
لا إيجابية ولا سلبية	5	3	4
سلبية إلى حدٍّ ما	11	8	9
سلبية	75	84	79
المجموع	100	100	100

اتجاهات الرأي العامّ نحو تنظيم الدولة	اتجاهات الرأي العام نحو عبارة "الممارسات الدينية هي ممارسات خاصة يجب فصلها عن الحياة العامة (الاجتماعية والسياسية....إلخ)"	
	الموفقون	المعارضون
إيجابية	6	6
سلبية	91	89
لا سلبية ولا إيجابية	3	4
المجموع	100	100

اتجاهات الرأي العامّ نحو تنظيم الدولة	اتجاهات الرأي العام نحو عبارة "لمتطلبات الاقتصاد الحديث والمعاصر، يُسمح للبنوك باستخدام الفوائد البنكية"	
	الموفقون	المعارضون
إيجابية	6	6
سلبية	90	90
لا سلبية ولا إيجابية	4	4
المجموع	100	100

اتجاهات الرأي العامّ نحو تنظيم الدولة	اتجاهات الرأي العام نحو عبارة "من الأفضل (لبلد الدراسة) أن يفصل الدين عن السياسة"	
	الموفقون	المعارضون
إيجابية	5	7
سلبية	91	89
لا سلبية ولا إيجابية	4	4
المجموع	100	100

- ثلث المستجيبين أكدوا على عناصر مرتبطة بالدين عواملَ لقوة داعش بين مؤيديها، بينما أكدت أغلبية الرأي العام على عوامل سياسية مرتبطة بالأحداث في الإقليم.
- 22% من الرأي العام يرى أنّ أهم عناصر قوة داعش بين مؤيديها هو الإنجازات العسكرية، و18% يرون أنه التزام المبادئ الإسلامية، و13% يرون أنّه استعدادها لمواجهة الغرب، و9% قولها بالدفاع عن أهل السنة.
- 38% يرون أنّ تنظيم داعش هو نتاج المنطقة ومجتمعاتها وصراعاتها.

- 50% يرون أنّ تنظيم داعش هو صناعة خارجية.

أي من العبارتين أقرب إلى وجهة نظرك:

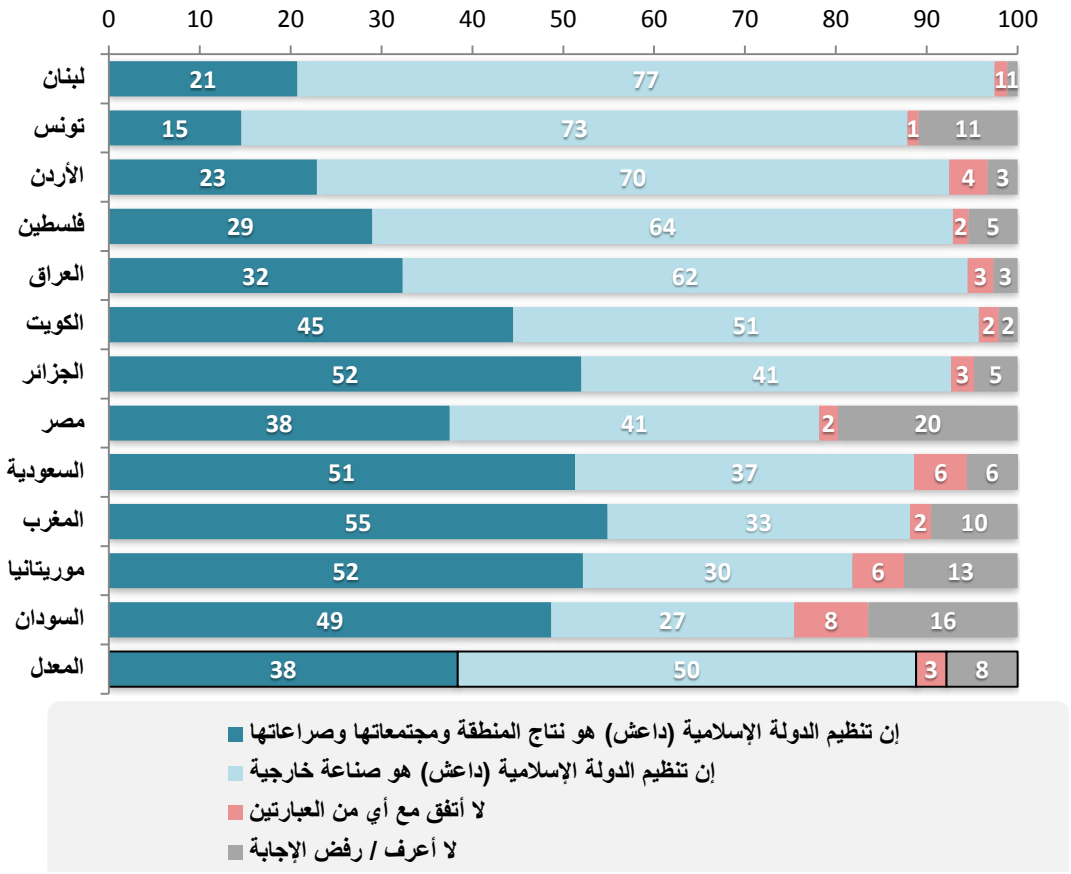

- 48% يرون أنّ تنظيم داعش هو نتاج وجود التطرف والتعصب الديني في مجتمعات المنطقة.

- 35% يرون إنّ تنظيم داعش هو نتاج وصناعة سياسات الأنظمة العربية.

أي من العبارتين أقرب إلى وجهة نظرك؟

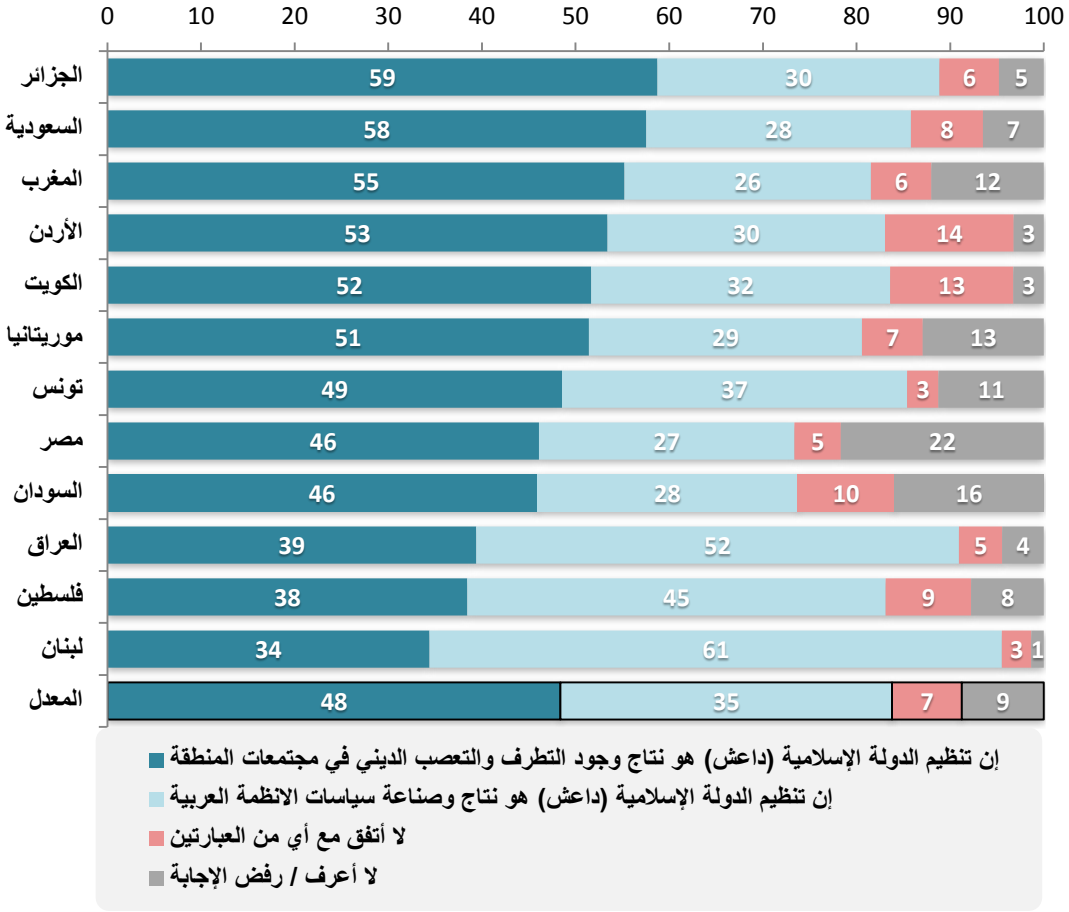

- الرأي العام العربي غير متوافقٍ على إجراءٍ واحدٍ لمحاربة الإرهاب والقضاء على داعش، فهناك 28% يرون أنّ أهم إجراءٍ هو دعم التحوّل الديمقراطي، و18% يرون أنّه حلّ القضية الفلسطينية، و14% يرون وقف التدخل الأجنبي، و14% يرون تكثيف العمل العسكري ضد داعش، و12% أفادوا أنّ الإجراء الأهم هو حل الأزمة السورية بما يتناسب مع تطلعات الشعب السوري. إنّ عدم التوافق هذا يُظهر أنّ الرأي العام العربي هو رأيٌ مركبٌ وليس أحادي الجانب.

- ركز 42% من المستجيبين على دعم التحوّل الديمقراطي، وإيجاد حلٍ للأزمة السورية بما يتناسب مع تطلعات الشعب السوري، وتغيير السياسات الطائفية للحكومة العراقية، كأهم الإجراءات لمحاربة داعش. وجميع هذه الإجراءات مرتبطة بإنهاء دور الأسد والتحوّل الديمقراطي وبناء المواطنة. وفضلًا عن ذلك، قال 18% إنّ هذا الأمر مرتبط أيضًا بحل القضية الفلسطينية، وهو

أمر يرتكز على الحرية والانتهاء من الاحتلال وتحقيق العدل للشعب الفلسطيني؛ أي أنّ 60% من المستجيبين ركزوا على قضايا تتعلق بالديمقراطية والعدل لمحاربة التطرف والإرهاب.

برأيك، ما هو أهم إجراء يجب اتخاذه من أجل القضاء على الإرهاب في المنطقة (أو على تنظيم الدولة الإسلامية وغيرها من التنظيمات المسلحة الدينية)؟

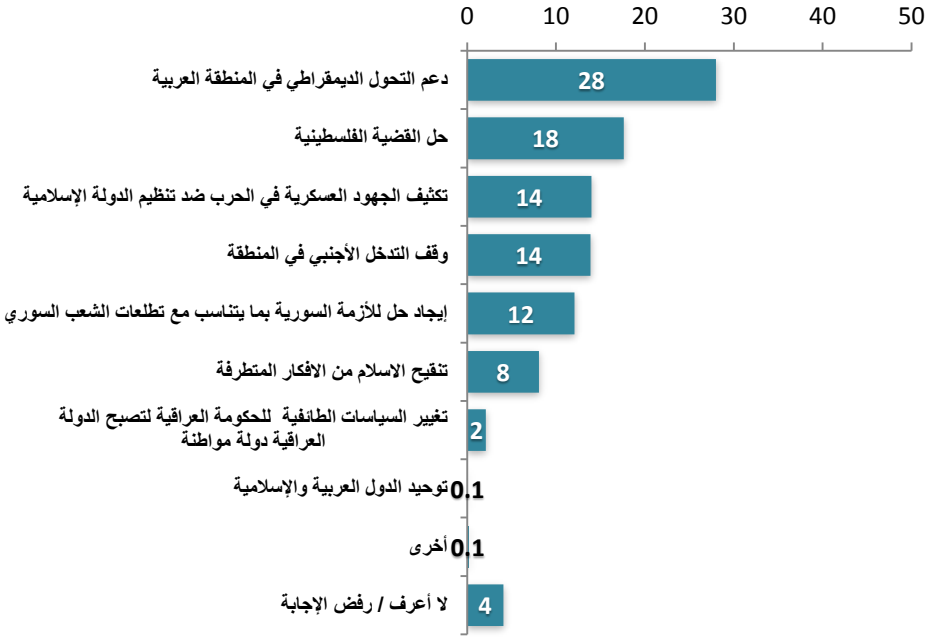

- ما زال الرأي العربي منحازًا إلى أنّ تغيير النظام هو الحل الأمثل في سورية بنسبة 62%، فيما رأى 12% بأنه يجب القضاء على الثورة والمعارضة كحلٍ أمثل، ورأى 8% أنّ الحل الأمثل هو حلٌ سلميٌ بمشاركة جميع الأطراف، وأفاد 9% أنّ الحل الأمثل هو القضاء على داعش ثم الحل السلمي بين أطراف الأزمة (معارضة ونظامًا).

- الرأي العام العربي منقسم حول تأييد الاتفاق النووي الإيراني، عبّر 40% عن تأييدهم للاتفاق مقابل 32% أفادوا بمعارضته.

مقترحات الرّأي العامّ العربي للحلّ الأمثل للأزمة السّوريّة

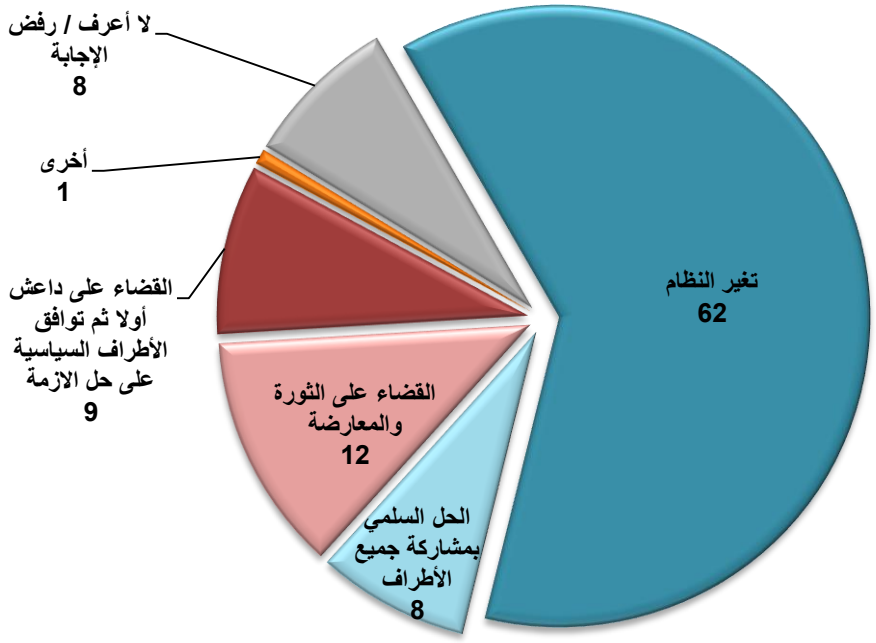

اقتراحات المستجيبين للحلّ الأمثل للأزمة السّوريّة بحسب بلدان المستجيبين

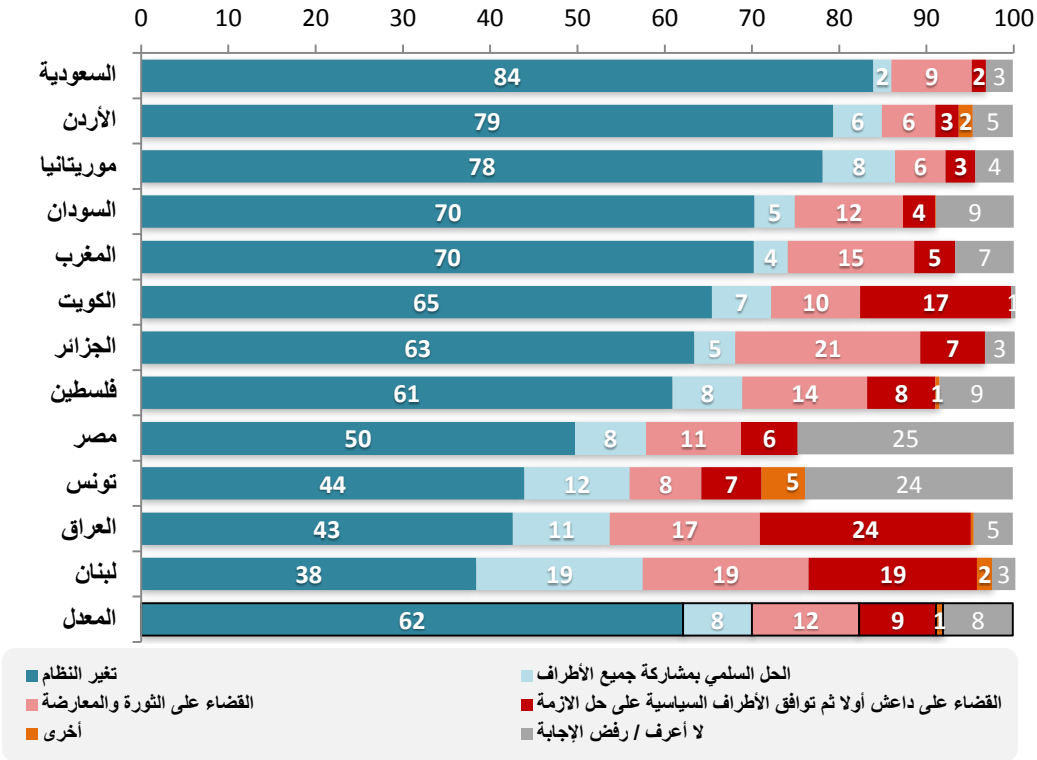

اقتراحات المستجيبين للحلّ الأمثل للأزمة السّوريّة بحسب بلدان المستجيبين

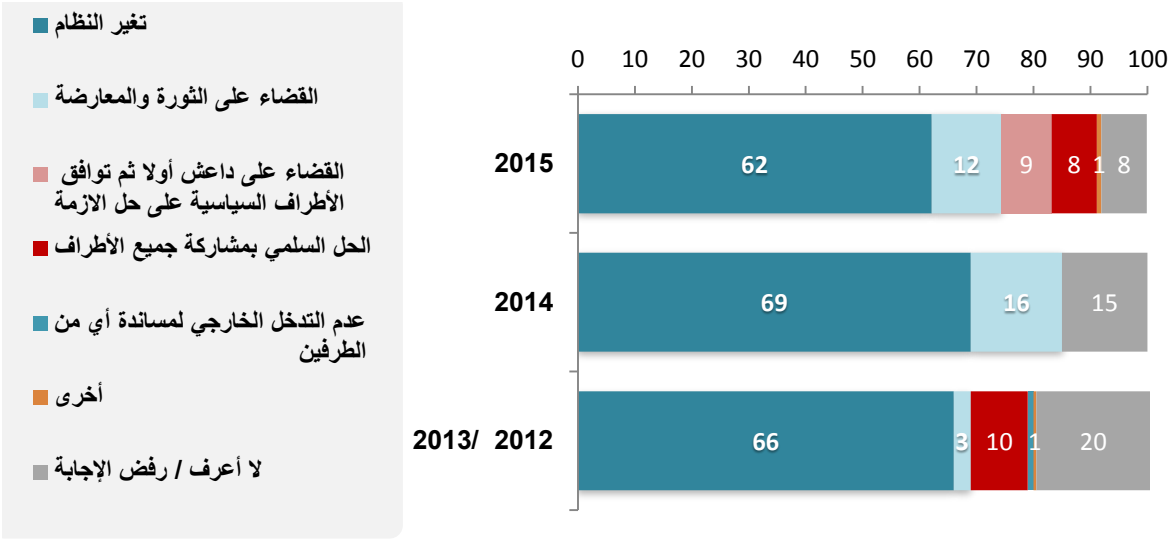

- يُبيِّن تحليل أسباب تأييد الاتفاق النووي الإيراني ومعارضته، **أنّ 31% من المستجيبين حدّدوا رأيهم انطلاقًا من موقفٍ رافضٍ لسياسات إيران التدخلية في المنطقة العربية**، إضافة إلى ما تمثّله من خطرٍ على أمن بعض البلدان العربية. ومن الجدير بالذكر أنّ 16% من المستجيبين قد عارضوا الاتفاق انطلاقًا من أنّه يعدّ رضوخًا من إيران للولايات المتحدة ويصبّ في مصلحة إسرائيل.

المؤيّدون والمعارضون للاتّفاق النّوويّ بحسب بلدان المستجيبين

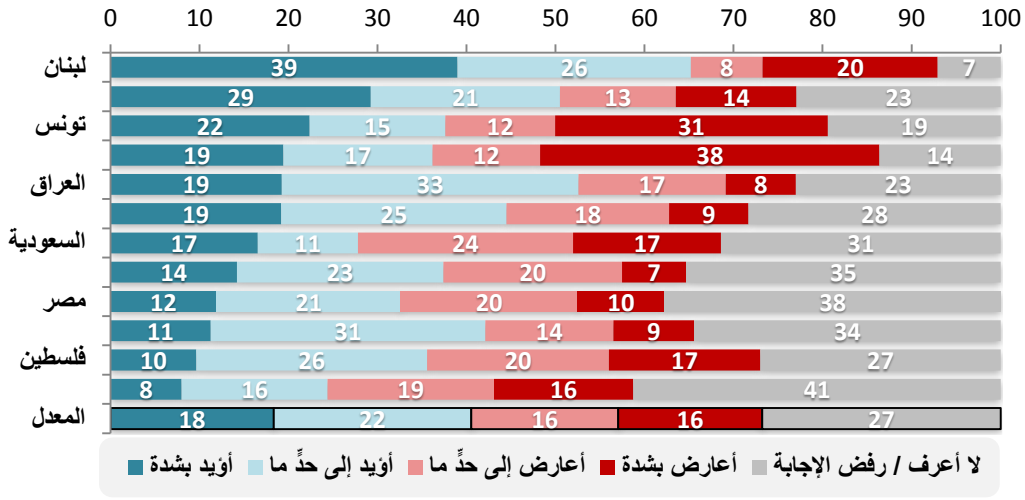

- 32% من الرأي العربي يرى أنّ إيران هي المستفيد الأكبر من الاتفاق النووي.
- 31% يرى أنّ الولايات المتحدة هي المستفيد الأكبر من الاتفاق النووي.
- 15% قالوا إنّ إسرائيل هي المستفيد الأكبر من الاتفاق النووي الإيراني.
- 8% فقط قالوا إنّ الدول العربية هي المستفيد الأكبر من الاتفاق النووي الإيراني.
- 38% من الرأي العام العربي قالوا إنّ البلدان العربية هي المتضرر الأكبر من الاتفاق النووي الإيراني.

اتجاهات الرأي العام العربي للمستفيد الأكبر من الاتفاق النووي الإيراني